UNEP/IG.11/4
20 January 1978

ARABIC
Original: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة

الاجتماع الدولي الحكومي
للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط
لاستعراض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

موناكو، ٩-١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

تقرير الاجتماع الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط لاستعراض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

	الصفحة
الجزء الرئيسي من التقرير	٢ - ١٣
المرفق الأول : قائمة المشتركين	
المرفق الثاني : جدول الأعمال	
المرفق الثالث : كلمة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.	١ - ٨
المرفق الرابع : توصيات من أجل التنمية المقبلة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.	١ - ١١

GE. 78-1730
GE.78-10353

EP

UNEP/IG.11/4
20 January 1978

ARABIC
Original: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع الدولي الحكومي
للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط
لاستعراض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

موناكو، ٩-١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨

تقرير الاجتماع الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط لاستعراض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

	الصفحة
الجزء الرئيسي من التقرير	٢ - ١٣
المرفق الأول : قائمة المشتركين	
المرفق الثاني : جدول الأعمال	
المرفق الثالث : كلمة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.	١ - ٨
المرفق الرابع : توصيات من أجل التنمية المقبلة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.	١ - ١١

GE.78-10353

مقدمة

١- دعى المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء مؤتمر المفوضين للدول الساحلية في اقليم البحر الأبيض المتوسط لحماية البحر الأبيض المتوسط، الذى استضافته حكومة اسبانيا في برشلونة من ٢-١٦ شباط/فبراير ١٩٧٦، الى :

" عقد اجتماع دولي حكومي في عام ١٩٧٧ يخطر فيه حكومات الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالخطوات التي اتخذت والتقدم الذى أحرز طبقا لجميع التوصيات التي وردت في خطة العمل المذكورة لحماية البحر الأبيض المتوسط والتي تمت الموافقة عليها في برشلونة في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٥ ؛"[1]

٢- استجابة لهذا الطلب، وبناء على دعوة كريمة من حكومة امارة موناكو، دعا المدير التنفيذى الى عقد الاجتماع الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط لاستعراض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في موناكو من ٩ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨.

٣- قبل الافتتاح الرسمي للاجتماع، أقامت سلطات موناكو حفلا للترحيب بالمشتركين. ورأس الحفل فخامة السيد/أندريه سانت ملو، وزير الدولة، الذى رحب بجميع الوفود التي جاءت الى مونت كارلو. وهنأ فخامة الوزير الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط على ماحققته من قبل من انجازات بالتوجه صوب مشكلة مشتركة، هي مشكلة التلوث في بحر مغلق. وقال انه يرجو للمشتركين النجاح في المداولات الهامة التي تنتظرهم. وألقى الدكتور مصطفى طلبة، المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الرسالة التي وجهها الدكتور كورت فالدهايم أمين عام الأمم المتحدة الى الاجتماع. وفي هذه الرسالة، هنأ الدكتور فالدهايم دول البحر الأبيض المتوسط على عملهم التاريخي الذى يتمثل في انقاذ هم لبحرهم الاقليمي، وأعرب عن اعتقاده بأن هذا العمل سيكون نبراسا تهتدى به جميع الشعوب في كل مكان. ثم ألقى الدكتور طلبة كلمته كمدير تنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي رد بها على فخامة السيد/سانت ملو، فأعرب عن امتنانه لحكومة موناكو على كريم استضافتها للاجتماع، وعلى التسهيلات الممتازة التي قدمتها. كما شكر حكومات اقليم البحر الأبيض المتوسط على مشاركتها الواسعة في الاجتماع وكذلك في خطة عمل البحر الأبيض كلها. وأقر الدكتور طلبة بالمساهمة القيمة في البرنامج التي قدمها العديد من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة، التي كان تعاونها ومساندتها بمثابة حجر الزاوية في برنامج البحر الأبيض المتوسط.

---

(١) القرار ٩، مؤتمر المفوضين للدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، برشلونة، ٢-١٦ شباط/فبراير ١٩٧٦.

الحضـــــور

٤- اشتركت في الاجتماع وفود من سبع عشرة دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والمجتمع الاقتصادى الأوروبي .

٥- كما حضر الاجتماع كمراقبين ممثلون لثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة ، وخمسة أجهزة للأمم المتحدة ، وسبع وكالات متخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وست منظمات دولية حكومية وغير حكومية . وقد أرفقت قائمة كاملة بأسماء المشتركين كمرفق أول لهذا التقرير .

البند ١ من جدول الأعمال : افتتاح الاجتماع

٦- أعلن الدكتور طلبة ، المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة افتتاح الاجتماع .

البند ٢ من جدول الأعمال : تنظيم الاجتماع

النظـام الداخلـي

٧- وافق الاجتماع ، شريطة ادخال التغييرات اللازمة ، على النظام الداخلي لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو الذى ورد به في الوثيقة UNEP/GC/3, Rev.1

انتخاب هيئة المكتب

٨- أنتخب الاجتماع بالاجماع أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم :

الرئيس : فخامة السيد /سيزار سولا ميتو (موناكو)
الوزير المفوض .

النائب الأول للرئيس : السيد /حسن بوصفاره (تونس)
مستشار بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة

النائب الثاني للرئيس : السيد /مارينوس يرولا نوس (اليونان)
المدير العام بأمانة البيئة ، وزارة التنسيق

المقـــرر : السيد /شفيق الشناوى (مصر)
الادارة القانونية بوزارة الخارجية

انشاء اللجان العاملـــة

٩- وافق الاجتماع على انشاء لجنتين عاملتين : احداهما لبحث البند ٥ من جدول الأعمال " التقييم البيئي " ، والبند ٦ " التخطيط المتكامل " ، والأخرى لبحث البند ٧ الخاص بالمسائل القانونية . ووافق الاجتماع على أن يرأس اللجنتين نائبا رئيس الجلسة العامة ، وهما : السيد /حسن بوصفاره للجنة الأولى ، والسيد /مارينوس يرولا نوس للجنة الثانية . كما تقرر أن تنتخب كل لجنة نائب رئيسها ومقررها .

١٠- انتخبت كل من اللجنة الأولى واللجنة الثانية في أول اجتماع لهما أعضاء المكتب الآتيـــة أسماؤهم :

اللجنـة الأولـى

نائب الرئيس : السيد /جواكيم روس (اسبانيا)
مدير ادارة التلوث البحرى
المعهد الأوقيانوغرافي الاسباني

المقـــرر : السيد /عادل حمـوى (سوريا)
أستاذ علوم بجامعة دمشق

اللجنـة الثانية

نائب الرئيس : السيد /لويجي مندايا (ايطاليا)
أستاذ بجامعة نابولي

المقـــرر : السيد /بيتار ستروهال (يوغوسلافيا)
المستشار العلمي بمركز البحث البحرى
معهد " راد جر بوسكوفتش "

البند ٣ من جدول الأعمال : الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني المقترح

١١- اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في المرفق الثاني لهذا التقرير. كما وافق الاجتماع على الجدول الزمني المقترح وفقا لما جاء في الوثيقة UNEP/IG.11/2

البند ٤ من جدول الأعمال : تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ خطة عمل البحر الأبيـض المتوسط وتوصيات المتابعة

١٢- قدم الدكتور طلبة الى الاجتماع التقرير الذى أعده عن التقدم الذى تحقق في تنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ومرفق بهذا التقرير نص خطاب المدير التنفيذى (المرفـق الثالث) . وفي تقديمه للتقرير ، استعرض الدكتور طلبة بايجاز النقاط البارزة في العمـل الذى أنجزته دول البحر الأبيض المتوسط ، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحـدة ، خـلال السنوات الثلاث التي مرت منذ اعتماد خطة العمل . وأشار الدكتور طلبة الى أن المهمة الأولى للاجتماع هي استعراض التقدم الذى أحرز في كل من القطاعات الأربعة لخطة العمل بالتفصيل وهي : التقييم ، التخطيط المتكامل ، الآثار القانونية ، الآثار المؤسسيـة والمالية .

١٣- كما ذكّر الدكتور طلبة الوفود بالمهمة الثانية للاجتماع وهي : اسداء المشورة اليه بصفتـه المدير التنفيذى بشأن الجوانب التنفيذية والمالية للبرنامج المقبل الخاص باقليم البحـر الأبيض المتوسط. وطلب أن يتوصل الاجتماع الى اعتماد مجموعة من التوصيات المحـددة والعملية تتعلق باتجاهات السياسة العامة للبرنامج المقبل والأنشطة التي ينبغي القيـام بها في اطار كل من العناصر الأربعة لخطة العمل . وقد انعكست آراء المدير التنفيذى بشأن التطورات المحتملة المقبلة في التوصيات المقترحة التي تضمنها هذا التقرير.

١٤- وبعد ذلك دارت مناقشة حول تقرير المدير التنفيذى اشترك فيها ممثلون لدول البحر الأبيض المتوسط، والمجتمع الاقتصادى الأوروبي ، ومنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الحكومية. وأعرب جميع المتحدثين عن رضائهم التام عن العمل الذى تم انجازه من قبل. وأثارت عدة وفود نقاطا مفصلة تتعلق بمختلف جوانب توصيات المدير التنفيذى بشأن الأنشطة المقبلة ، غير أنه تم الاتفاق على مناقشتها بمزيد من التفصيل في اطار بنود جدول الأعمال الأخرى.

١٥- أخبر ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاجتماع بأن منظمته رأت أن الوقت قد حان للاضطلاع بأنشطة عملية بالتعاون مع حكومات الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط في أى من المجالات الستة لبرنامج الأعمال ذات الأولوية. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتطلع الى دعم أنشطة موجهة نحو أهداف محددة وقتما تقرر الحكومات العمل معا على أساس دون اقليمي أو اقليمي لتحقيق أهداف برنامج الأعمال ذات الأولوية.

١٦- اتضح بجلاء أثناء المناقشة أنه ، فضلا عن الدول الخمس[1] التي أودعت بالفعل وثائق تصديقها على اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث وعلى البروتوكولين الملحقين بها ، هناك عدد آخر من الدول والمجتمع الاقتصادى الأوروبي قد استكمل الاجراءات الدستورية للموافقة على التصديق (فرنسا ويوغوسلافيا) ، بينما هناك أخرى كذلك لا تزال ماضية في هذا السبيل. وأعلنت حكومة الايداع ، وهي اسبانيا ، أثناء الاجتماع ، أن حكومة يوغوسلافيا أودعت وثائق تصديقها ، وأن الاتفاقية مع البروتوكولين ستدخل حيز التنفيذ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٨.

البند ٥ من جدول الأعمال : تقرير مرحلي وتوصيات تتعلق بعنصر التقييم البيئي في خطة العمل.

١٧- استندت المداولات المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال الى الوثيقة UNEP/IG.11/3 المرفق الأول ، التي توجز التقدم الذى أحرز في عنصر التقييم البيئي في خطة العمل ، وتتضمن توصيات محددة للأنشطة الممكنة المقبلة. وقد وردت المعلومات الداعمة لهذه الوثيقة في الوثائق UNEP/IG.11/INF.5, UNEP/IG.11/INF.4 , UNEP/IG.11/INF.3 وفي عدة وثائق أساسية وزعت على المشتركين في الاجتماع.

١٨- استعرض ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بايجاز أثناء تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال محتويات الوثيقة UNEP/IG.11/3/Annex 1 ، وأبرز التوصيات الرئيسية التي تضمنتها هذه الوثيقة.

١٩- أعرب الوفود أثناء المناقشة العامة التي أعقبت هذا التقديم عن ارتياحهم ازاء التقدم الذى تحقق ، منذ أن اعتمدت خطة العمل في أوائل عام ١٩٧٥ ، في تنفيذ المشروعات الرائدة

---

(١) اسبانيا ، تونس ، لبنان ، مالطة ، موناكو.

للبرنامج المنسق لرصد وبحث التلوث(MED POL) ،والمشروعات الأخرى المتعلقة بتقييم نوعية بيئة البحر الأبيض المتوسط. ولكن لوحظ أن تطور هذه الأنشطة لا يزال ، لأسباب موضوعية ،غير كاف في بعض أنحاء البحر الأبيض المتوسط. وبناء على ذلك ينبغي لهذه الأنشطة أن تستمر كأنشطة رائدة الى حين اكتساب مزيد من التجربة وتجميع البيانات التي تتيح الانتقال الى برنامج دائم لرصد وبحث مصادر الملوثات وكمياتها ومسارها وآثارها .

٢٠- وبعد المناقشة العامة ،نظر في التوصيات التي اقترحها المدير التنفيذى من أجل الأنشطة القادمة (الفقرة ٤٨ من الوثيقة UNEP/ IG.11/3، والفقرتان ٢٨ و ٢٩ من المرفق الأول لهذه الوثيقة) ، وينعكس جوهر المناقشة والاتفاق الذى تم التوصل اليه في التوصيات التي اعتمدها الاجتماع ،وفقا لما جاءت في المرفق الرابع لهذا التقرير.

البند ٦ من جدول الأعمال : التقرير المرحلي والتوصيات المتعلقة بعنصر التخطيط المتكامل في خطة العمل

٢١- جرت المداولات المرتبطة بهذا البند من جدول الأعمال على أساس الوثيقة UNEP/IG.11/3 التي تلخص التقدم الذى أحرز في تنفيذ عنصر التخطيط المتكامل في خطة العمل ، وتتضمن توصيات محددة تتعلق بالمتابعة والأنشطة الممكنة القادمة.

٢٢- أشار ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أثناء تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال ،الى أن التقدم الذى أحرز في تنفيذ هذا العنصر من خطة العمل لم يكن ، لعدة أسباب، بنفس حجم التقدم في العنصرين الآخرين. ويتعلق هذا القصور في التقدم بصفة خاصة ببرنامج الأعمال ذات الأولوية. وحث الحكومات المشتركة على انتهاز فرصة هذا الاجتماع لاعطاء بيانات واضحة بشأن ماتود أن ينفذ في نطاق الأعمال ذات الأولوية ، وذكر بأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، بصفة خاصة ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ،مستعد لدعم أنشطة موجهة نحو أهداف محددة حيثما تقدر الحكومات العمل معا على أساس دون اقليمي أو اقليمي لتحقيق أهداف برنامج الأعمال ذات الأولوية.

٢٣- تم التأكيد أثناء المناقشة العامة التي أعقبت ذلك على ضرورة أنشطة التخطيط المتكامل. ورؤى أن برنامج الأعمال ذات الأولوية يجب أن يعد بحيث يتوافق مع الخطة الزرقاء.واقترح أحد الوفود ضرورة عقد اجتماع لنقاط التجميع في أقرب أجل ممكن الاسراع في تنفيذ الخطة الزرقاء. كما ناقشت اللجنة مجموعة كاملة من الأنشطة الممكن تنفيذها في نطاق برنامج الأعمال ذات الأولوية.

٢٤- بالنسبة لهذا الجزء ، أكد ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الأهمية التي يوليها هذا البرنامج للتقدم نحو تنفيذ مشروعات عملية أقاليمية في اطار المجالات ذات الأولوية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في أقرب وقت ممكن. وأوضح أن الأنشطة الثلاثة التي يبدو أنها

لقيت أوسع تأييد من الحكومات هي الاستزراع المائي ، والمصادر غير التقليدية للطاقة والمستوطنات البشرية . ولذلك فقد أعرب برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن استعداده للتعاون في تحديد اطار ومضمون المشروعات في هذه المجالات مع الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة في أقرب موعد ممكن . وهذا لا يعني مع ذلك أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لن ينظر في تمويل أنشطة مشتركة مقترحة أخرى في المجالات التي يشملها برنامج الأعمال ذات الأولوية .

٢٥- أحاط الاجتماع علما باقتراحات البلدان التي عرضت وضع منشآت تحت تصرف البرنامج، وخاصة العرض الذى قدمته مالطة فيما يتعلق بالمصادر غير التقليدية للطاقة . ورأى الاجتماع أن حكومات منطقة البحر الأبيض المتوسط هي التي ، في كل حالة ، ستتخذ القرار الخاص بانشاء واختيار مواقع المشروعات التي تهم البحر الأبيض المتوسط .

٢٦- وفي انتظار نتائج البعثات التقنية وبعثات الاستقصاء التي سينظمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة رحب الاجتماع بالعروض التي قدمتها عدة وفود باتخاذ مبادرات محددة في المجالات الواسعة لبرنامج الأعمال ذات الأولوية . وأحاط الاجتماع بارتياح بالمعلومات والاقتراحات الخاصة بالمبادرات المتعلقة بالمجالات الآتية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية .

٢٧- فيما يتعلق بحماية التربة ، حبذت الجزائر عناية الاجتماع الى اهتمامها حاليا ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومعهد المناطق القاحلة في دمشق ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم ، باعداد برنامج متكامل لتنمية المناطق القاحلة ، يكون من أهدافه انشاء معهد لزراعة المناطق القاحلة لخدمة الأغراض الاقليمية . وفي هذا الصدد ، ستشارك الجزائر بتجربتها فيما يتعلق" بالحزام الأخضر" ، وبمشروعها الجديد ، وهو انشاء " حزام الفاكهة " الثاني .

٢٨- أكد الاجتماع الفائدة الكبرى التي قد تعود على حماية التربة والتخطيط المتكامل من اتاحة استخدام جهاز المعلومات البيئية الذى يطلق عليه اسم " المكتبة البيئية للبحر الأبيض المتوسط " écothèque méditerranéenne والذى يدار بالتعاون مع اليونسكو ، لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها .

٢٩- أولى الاجتماع اهتماما خاصا لمسألة ادارة موارد المياه العذبة ، التي أثارت مناقشة واسعة باعتبارها مجالا ذا أولوية . ورحب الاجتماع بصفة خاصة بعرض فرنسا استضافة ندوة دراسية حول ادارة موارد المياه العذبة ، من خلال مركز التدريب الدولي في مجال ادارة المياه العذبة .

٣٠- فيما يتعلق بالموارد البحرية الحية ، ذكر الوفد اليوناني أن بلاده ، فضلا عن الاشراف على الاجتماع الوشيك لتشاور الخبراء حول تنمية الاستزراع المائي ، تعرض أيضا أن تكون البلد المضيف لمشروعات رائدة أو تجريبية قد تتم في المستقبل . وأشار الوفد الايطالي

في هذا الصدد الى أن الاستزراع المائي ينفذ حاليا في بلاده على المستوى الصناعي ، وأن حكومته مستعدة لتنظيم رحلة دراسية لمواقع الاستزراع المائي .

٣١- أما بشأن المستوطنات البشرية ، فقد رحب الاجتماع بالاقتراح الخاص باستخدام مشروع مكافحة التلوث البيئي الذى خططته حكومة اليونان في أثينا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الصحة العالمية ، كموقع تجريبي وتدريبي لمشكلات البيئة الحضرية . وتلقى الاجتماع بارتياح عرض وفد اسبانيا باستضافة الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية والسياحية . ودعا ممثل لبنان الى وضع أنشطة تتعلق بالمشكلات البيئية في مدن الموانئ الصناعية .

٣٢- وفي مجال السياحة ، تلقى الاجتماع بسرور عرضين قدمتهما حكومتان . فقد أعلنت ايطاليا أنها تزمع تعميم دراسة وطنية عن السياحة في اقليم البحر الأبيض المتوسط على جميع الحكومات من خلال نقاط التجميع الوطنية . وأشارت اسرائيل الى أنها انتهت مؤخرا من اعداد خطة اطارية وطنية للسياحة تتضمن للمرة الأولى تقييم الأثر البيئي ، وأنها مستعدة لتقديم هذه الخطة لصالح المنطقة . وكما ذكر آنفا ، نوقشت أيضا مسائل تتصل بالسياحة من حيث المشروعات في مجال المستوطنات البشرية . وأخيرا عرضت فرنسا المشاركة بتجربتها وبالدراسات التي نفذتها والمتعلقة بالتخطيط الزمني له انعكاسات هامة على السياحة .

٣٣- أحاط الاجتماع علما بالمبادرة التي اتخذتها حكومة مالطة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجتمع الاقتصادى الأوروبي لدراسة امكانية انشاء مشروع يكون مقره في مالطة لتطوير التطبيقات العملية للمصادر غير التقليدية للطاقة . وأكد معظم الوفود على أهمية هذا المجال وعلى اهتمام بلادها بالاشتراك في البرامج التعاونية في هذا الميدان . ووافق الاجتماع على طلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بدعوة اجتماع للخبراء الحكوميين لوضع برنامج تعاوني بين بلدان البحر الأبيض المتوسط المعنية في مجال المصادر غير التقليدية للطاقة . وذكر ممثل مالطة الاجتماع أن بلاده قد ترغب في استضافة اجتماع التشاور هذا .

٣٤- وكرر ممثل يوغوسلافيا عرض حكومته بمشاركة بلدان البحر الأبيض المتوسط المعنية الخبرة التي اكتسبتها يوغوسلافيا في مجال التخطيط المتكامل من خلال تنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية المسمى " حماية البيئة البشرية في الاقليم اليوغوسلافي الادرياتيكي ". وستدعو يوغوسلافيا قريبا الى عقد ندوة دراسية لتسهيل تبادل البيانات والخبرات بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في مجال التخطيط المتكامل . ثم أكد الوفد التونسي أن تونس مستعدة للمشاركة بالتجربة التي تجمعت لها في مجال التخطيط المتكامل أثناء انشاء المجمعين الصناعي والسياحي في منطقة جابس.

٣٥- وفي مجال حماية أنواع الحيوان والنبات النادرة أو المهددة بالانقراض، اقترح الوفد الفرنسي :

- انشاء شبكة للتعاون بين المستودعات النباتية القائمة أو التي سيتم انشاؤها . وعرضت فرنسا في هذا الصدد أن تضع مستودع النباتات في الحديقة الوطنية في بور كرو- بور كيرول Cros-Porquerolles التي يجرى انشاؤها تحت تصرف بلدان البحر الأبيض المتوسط.

- أن تدعم المبادرات التي تهدف الى قيام التعاون الايجابي في مجال أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض. ويمكن أن يتولى ذلك اتحاد مناطق البحر الأبيض المتوسط ذات الحماية الخاصة المقترح انشاؤه والمذكور في الفقرة ٢٧ (ز) من المرفق الرابع، بمساعدة المنظمات والهيئات المختصة، وخاصة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية.

٣٦- وفي مجال جمع البيانات التي يحصل عليها عن طريق الاستكشاف عن بعد، اقترحت فرنسا القيام بعمل مشترك مع بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى لتحليل وشرح البيانات المتاحة حاليا في المناطق الساحلية.

٣٧- شجع الاجتماع دول البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الاقتصادى الأوروبي على تقديم اقتراحات عملية أخرى الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات برنامج الأعمال ذات الأولوية قبل آخر آذار/مارس ١٩٧٨. وطلب من مدير المجلس التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم الى الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، بعد أن يتلقى الاقتراحات مباشرة، دراسة عن الفائدة الاقليمية والآثار المالية المترتبة على المشروعات المقترحة بالنسبة لميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاعتمادات التي يمكن أن يضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت تصرف المنطقة. وسوف يقدم هذا التقرير في أقرب وقت ممكن الى اجتماع للدول المشاطئة لاعتماد ترتيب للأولوية يتبع عند بدء تنفيذ هذه المقترحات.

٣٨- وقد بحثت التوصيات التي اقترحها المدير التنفيذى (الفقرة ٤٩ من الوثيقة UNEP/IG. 11/3 والفقرات ٢٧ - ٣٠ من المرفق الثاني لهذه الوثيقة) أثناء المناقشة العامة وينعكس جوهر المناقشة في الفقرات ٢١-٣٧ أعلاه، وفي التوصيات التي وافق عليها الاجتماع، وفقا لما جاء في المرفق الرابع من هذا التقرير.

البند ٧ من جدول الأعمال : تقرير مرحلي وتوصيات تتعلق بعنصر التشريع البيئي في خطة العمل.

٣٩- بدأ الاجتماع مناقشاته للبند ٧ من جدول الأعمال ببحث التوصيات التي اقترحها المدير التنفيذى في الفقرات ٤٢- ٥٠ من المرفق الثالث للوثيقة UNEP/IG.11/3. ويتضمن المرفق الرابع لهذا التقرير التوصيات الخاصة بأنشطة المستقبل التي تدخل في نطاق العنصر القانوني في خطة العمل، وفقا لما أقرها الاجتماع.

٤٠- وقد برزت النقاط الآتية خلال مناقشة هذه التوصيات.

٤١- رحبت جميع الوفود بدخول الاتفاقية والبروتوكولين حيز التنفيذ عما قريب، ووافقت على حث الحكومات التي لم تصدق بعد على الاتفاقية التي أقرها مؤتمر المفوضين في برشلونة في ١٩٧٦ وكذلك البروتوكولين على أن تقوم بذلك في أقرب أجل ممكن.

٤٢- ودعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته المنظمة المسئولة عن مهام الأمانة بموجب المادة ١٣ من الاتفاقية، الى عقد الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية في خلال عام واحد من بدء سريانها. كما طلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن يقوم، لدى تحضيره لهذا الاجتماع، وبالتشاور مع حكومات المنظمة، باعداد مشروع مجموعة من القواعد الاجرائية والمالية تبحثها الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الأول.

٤٣- وافق الاجتماع، أثناء مناقشته للأولويات التي ينبغي اعطاؤها لوضع بروتوكولات في المستقبل، على ضرورة توجيه الجهود فورا الى اعتماد بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث الناجم من مصادر برية.

٤٤- وبالاضافة الى ذلك، أقر الاجتماع الصلة بين مشكلة المصادر البرية للتلوث ومسألة المناطق البحرية والساحلية ذات الحماية الخاصة. وبناء على ذلك، اقترح الاجتماع ضرورة، أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، باعداد الوثائق الأساسية التي يمكن لاجتماع خبراء حكومي على أساسها أن يسدى المشورة بشان جدوى وضع بروتوكول للمناطق البحرية والساحلية ذات الحماية الخاصة. واقترح أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد يرغب في وضع مجموعة من المبادىء التي يقترح أن ينص عليها مثل هذا البروتوكول، ليتولى اجتماع الخبراء بحثها.

٤٥- أحاط الاجتماع علما بالمعلومات التي تضمنتها الوثيقة UNEP/IG.11/3/Annex III، الفقرتان ٣٢ و ٣٣، بشأن الفريق العامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالقانون البيئي، واجتماع الخبراء المعني بالجوانب القانونية للتلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الأفريز القارى وقاع البحر وتربته الجوفية في البحر الأبيض المتوسط، الذى سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨. وطلب من المدير التنفيذى تقديم تقرير الى الاجتماع الاول للأطراف المتعاقدة عن التقدم الذى يتم احرازه في هذين المحفلين.

٤٦- وافق الاجتماع على أنه لاحاجة في الوقت الحالي الى بروتوكول اقليمي بشأن التلوث الناجم عن السفن. غير أنه حث جميع دول البحر الأبيض المتوسط على التصديق على اتفاقية ١٩٧٣ الخاصة بالوقاية من التلوث الناجم عن السفن، والتي تتناول هذا المصدر للتلوث على مستوى العالم.

٤٧- تم، بناء على طلب الاجتماع، انشاء لجنة فرعية لاعداد نص يتعلق بالمادة ١٢ من اتفاقية

برشلونة " المسئولية والتعويض"، وبالقرار ٤ الذى اعتمده مؤتمر المفوضين في برشلونة " تشكيل لجنة خبراء معنية بانشاء صندوق استئماني مشترك بين الدول خاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ". وقد تولت الجزائر رئاسة هذه اللجنة الفرعية، واشتركت فيها وفود من تونس وفرنسا ولبنان والمغرب ويوغوسلافيا واليونان. وتم الاتفاق على أن يطلب من المدير التنفيذى أن يستعد لكي يقترح على اجتماع الأطراف المتعاقدة اجراء دراسة عن :

(أ) الاجراءات الملائمة لتحديد المسئولية والتعويض عن الضرر الناجم عن تلوث البيئة البحرية والمترتب على انتهاكات أحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه والبروتوكولين المطبقين ؛

(ب) صندوق استئماني مشترك بين الدول خاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وأشار أحد الوفود الى أن حكومته لها تحفظات على القرار ٤.

٤٨- وبحث الاجتماع كذلك القضايا المتعلقة بالمركز الاقليمي لمكافحة النفط، الذى افتتح بالتعاون مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية في مالطة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، كما بحث جدوى انشاء مراكز دون اقليمية لمكافحة النفط. وقد تولى مدير المركز الاقليمي لمكافحة النفط تقديم التقرير المرحلي الخاص بهذا المركز (UNEP/IG.11/INF.7) الى الاجتماع. وبعد ذلك وجه كثير من الوفود الشكر الى المدير على العمل الذى أنجزه وعلى تقريره الشامل. وتم الاتفاق على ضرورة أن تقدم دول البحر الأبيض المتوسط الدعم الكامل لهذا المركز، وأن تضاعف جهودها من أجل تعزيز قدراتها الوطنية لمواجهة حالات التلوث الطارئة. وأكدت عدة وفود على الفائدة التي يمكن أن تعود على بعض الدول من استخدام مرافق الطوارئ والتشغيل الموجودة في مكافحة التلوث البحرى. كما أشير الى أنه سيكون من المفيد أن يساعد المركز في تعزيز المعونة التقنية وخطط الطوارئ الثنائية ودون الاقليمية.

٤٩- وأوضح أحد الوفود في رده على تقرير المدير أن خطط الطوارئ الخاصة باليونان وكذلك الأنشطة التنفيذية المتعلقة بمكافحة النفط قد غطت لسنوات عديدة بحر ايجا.

٥٠- استرعى الوفد الفرنسي انتباه الاجتماع الى مبادرتين يمكن أن تلبيا متطلبات التدريب التقني التي حددها المركز الاقليمي في مالطة كما حددها عدد من الوفود وهما :

(١) تستطيع السلطات الفرنسية توفير التدريب لمواطني الدول المشاطئة في مراكز عمليات الرصد والانقاذ (CROSS) ، وخاصة في مركز CROSSMED ، المجاور لطولون ، علما بأن هذه المراكز تتولى مسئوليات معالجة التلوث الناجم عن النفط.

(٢) ستعقد الدورة التدريبية السنوية الخاصة بالتلوث البحرى ، مع التأكيد

بصفة خاصة على التلوث الناجم عن النفط، في فرنسا من ١٥ الى ١٧ حزيران/يونية ١٩٧٨.

ويمكن الحصول على معلومات اضافية عن طريق القنوات الرسمية أو المركز الاقليمي في مالطة.

٥١- كما رحب الاجتماع باعتزام المدير التنفيذى، وفقا لما جاء في الفقرة ٣٠ من الوثيقة (UNEP/IG.11/3/Annex III) ، اجراء دراسة جدوى عن تسهيلات الاستقبال لموانئ مختارة في البحر الأبيض المتوسط، بالتعاون مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية.

٥٢- وافق الاجتماع على أنه لم يحن الوقت بعد لاتخاذ قرار بشأن جدوى انشاء مراكز دون اقليمية لمكافحة النفط، وعلى أنه قد يجرى استعراض لهذه القضية في مرحلة لاحقة عند ما يتم اكتساب مزيد من الخبرة من خلال تشغيل المركز الاقليمي.

٥٣- أفاد الوفد اليوناني المشتركين بأنه توفرت للأمانة معلومات اضافية تتعلق باحتمال انشاء مركز دون اقليمي في جزيرة كريت.

٥٤- بدأ الاجتماع بعد ذلك استعراضا لمشروع البروتوكول التمهيدى لحماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث من المصادر البرية، وفقا لما جاء في الملحق الثاني للوثيقة (UNEP/IG.11/3/Annex III) . وقد اتضح أثناء المداولات أنه مازالت هناك مسائل عديدة ينبغي ايجاد حلول لها قبل أن يتم التوصل الى اتفاق الآراء على نص بروتوكول نهائي. واستعرض الاجتماع كل مواد مشروع البروتوكول، وتم على أساس مناقشة هذه المواد حصر المجالات التي يوجد خلاف بشأنها واعداد النقاط التي تحتاج الى ايضاح. وطلب من الأمانة أن تعمم هذا السجل على جميع المشتركين في أقرب أجل ممكن بعد اختتام الاجتماع. وسيكون لجميع الوفود حق تقديم أى تعديلات أو اضافات تتعلق بهذا السجل الى الأمانة اذا مارأت أن ملاحظاتها لم تسجل به على النحو الملائم. وأحاط الاجتماع علما بأن أحد الوفود قد قدم تعديلات واقتراحات في شكل مشروع بروتوكول بديل مرفقا به شرحا للنص الذى تم تعميمه على جميع الوفود. وأوصى الاجتماع بأن ينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أفرقة دراسة تتكون من خبراء حكوميين فنيين وقانونيين، اذا اقتضى الأمر، من أجل اعداد اتفاق بشأن المسائل التي أثيرت أثناء هذا الاجتماع، وكذلك لاعداد بروتوكول تمهيدى منقح قبل انعقاد اجتماع تشاور دولى حكومي آخر.

البند ٨ من جدول الأعمال: الترتيبات المالية والمؤسسية لتنفيذ خطة العمل.

٥٥- أحاطت الجلسة العامة علما بتوصيات السياسة العامة بشأن الجوانب المؤسسية والمالية التي اقترحها المدير التنفيذى في الفقرات ٥٠-٥٢ من الوثيقة UNEP/IG.11/3. وقدم الرئيس الى الاجتماع العام لبحثه مشروعا لمجموعة من التوصيات المحددة، استند فيها

التوصيات الخاصة بالسياسة العامة والى نتائج المشاورات غير الرسمية التي جرت بين رؤساء الوفود . ويتضمن المرفق الرابع لهذا التقرير التوصيات النهائية التي تتعلق بالجوانب المؤسسية والمالية ، وفقا لما اعتمدتها الجلسة العامة .

٥٦- أوضح عدد من المتحدثين ، بما فيهم ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، أثناء مناقشة مشروع الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط ، أنه ينبغي زيادة ايضاح طبيعة المساهمات في هذا الصندوق ، وأن يقدم اجتماع الخبراء الذين ستقوم الحكومات بتسميتهم والمزمع عقده لمناقشة شؤون الميزانية ببحثها (أنظر الفقرة ٤٧ من المرفق الرابع).

البند ٩ من جدول الأعمال : مسائل أخرى

٥٧- رحب الاجتماع بالعرض الذى قدمته حكومة فرنسا باستضافة اجتماع دولي حكومي لدول البحر الأبيض المتوسط في ١٩٧٩ ، وكذلك بالعرض الذى قدمته حكومة اليونان باستضافة المؤتمر الدبلوماسي المزمع عقده من أجل اعتماد بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث من مصادر برية .

البند ١٠ من جدول الأعمال : اعتماد التقرير

٥٨- اعتمد الاجتماع العام تقريره عن البنود ١- ٤ وكذلك البند ٨ من جدول الأعمال ، كما اعتمد تقارير اللجنتين عن البنود ٥ و ٦ و ٧ لادراجها في التقرير النهائي للاجتماع .

البند ١١ من جدول الأعمال : اختتام الاجتماع

٥٩- أعرب الاجتماع عن تقديره العميق وشكره الصادق على المجاملة وكرم الضيافة الفائقين اللذين قدمتهما حكومة موناكو لأعضاء الوفود والمراقبين والأمانة الذين حضروا الاجتماع ، ووافق بالاجماع على أن الجهود التي بذلتها حكومة موناكو لتقديم التسهيلات ، والأماكن التي اتفق فيها الاجتماع ، والموارد الأخرى ، قد أسهمت بدرجة عظيمة في عقد اجتماعاته في هدوء ويسر .

LIST OF PARTICIPANTS
LISTE DES PARTICIPANTS
LISTA DE LOS PARTICIPANTES

ALGERIA
ALGERIE
ARGELIA

* Mohamed KOLAI
Ministère de l'Hydraulique, de la Mise en Valeur des Terres et de l'Environnement
Alger

Salah DJEBAILI
Directeur du Centre de Recherche sur les ressources biologiques
1, rue du Bois Hydra
Alger

Rachid SEMROUD
Directeur, Centre de Recherche Océanographique et des Pêches
Jetée Nord
BP 90
Alger

M. Youcef STAMBOULI
Conseiller
Ministère de l'Hydraulique, de la Mise en Valeur des Terres et de l'Environnement
Alger

CYPRUS
CHYPRE
CHIPRE

* Kypros P. KYPRIANOU
Counsellor - Head of the Economic Division
Ministry of Foreign Affairs
Nicosia

Loizos LOIZIDES
Fisheries Department
Ministry of Agriculture and Natural Resources of Cyprus
Nicosia

EGYPT
EGYPTE
EGIPTO

* Ahmad R. BAYOUMI
Director, Institute of Oceanography and Fisheries
Academy of Scientific Research and Technology
101 Kasr El-Ainy St.
Cairo

Shafik EL-SHINNAWI
1st Secretary
Juridical and Treaties Department
Ministry of Foreign Affairs
12 Danish St. Abbassia
Cairo

---

*Head of delegation/Chef de la Délégation/Jefe de la delegación
**Alternate/Suppléant/Suplente

EGYPT (cont'd)

Saad Daoud WAHBY
Head - Marine Chemistry Department
Institute of Oceanography and Fisheries
Alexandria

FRANCE
FRANCE
FRANCIA

* Son Excellence
André RODOCANACHI
Ministre plénipotentiaire
Ambassadeur extraordinaire
11, rue Barbet de Jouy
75007 Paris

** Serge ANTOINE
Secrétaire Général du Haut Comité de l'Environnement auprès du Premier Ministre,
Ministère de la Culture et de l'Environnement
14, Bld du Général Leclerc
92521 Neuilly

Philippe BARRET
Chargé de Mission à la DATAR
22, rue de la Clef
75005 Paris

René BOURONE
Chargé de Mission
Ministère de la Culture et de l'Environnement
14, Bld du Général Leclerc
92521 Neuilly

Henri CREPIN-LEBLOND
Conseiller des Affaires Etrangères
Direction des Affaires économiques et financières
Ministère des Affaires Etrangères
37, Quai d'Orsay
75007 Paris

Hélène DUBOIS
Secrétaire des Affaires Etrangères
Direction des Nations Unies et des organisations internationales
Ministère des Affaires Etrangères
37, Quai d'Orsay
75007 Paris

Michel JACQUIER
Conseiller maritime auprès de l'Ambassade de France à Londres
Secrétariat d'Etat à la Marine marchande
2, Queen's Gate

FRANCE (cont'd)

Mireille JARDIN
Ministère de la Culure et de
l'Environnement
1, ter avenue de Lowendahl
75007 Paris

Olivier LEFAUCHEUX
Ministère de la Culture et de
l'Environnement
14, Bld du Général Leclerc
92521 Neuilly

Guy Louis MARCHAND
Administrateur en chef des affaires
maritimes, coordonnateur pollution à la
Marine marchande
Secrétariat d'Etat à la Marine marchande
3, Place Fontenoy
75007 Paris

Anne-Françoise MATHIEU
Ministère de la Culture et de
l'Environnement
14 Bd du Général Leclerc
92521 Neuilly

Jean-Pierre MERCIER
Sous-Directeur Mer et Océans - DPPN
Ministère de la Culture et de
l'Environnement
14, Bd Général Leclerc
92200 Neuilly

Jean-Loic NICOLAZO
Ministère de la Culture et de
l'Environnement
14, Bd Général Leclerc
92200 Neuilly

Pierre NOUNOU
Chef du Département "Lutte contre les
Pollutions marines"
Centre National pour l'exploitation
des Océans (C.N.E.X.O.)
Ministère de l'Industrie
66, avenue d'Iéna
75016 Paris

Jean-François STUYCK-TAILLANDIER
Ministère des Affaires Etrangères
31 bis, rue de la Perouse
Paris

FRANCE (cont'd)

Marcel SURBIGUET
Conseiller Juridique
Ministère des Affaires Etrangères
37, Quai d'Orsay
75005 Paris

GREECE
GRECE
GRECIA

* Marinos YEROULANOS
Director General, Environment Secretariat
Ministry of Coordination
Platia Syntagmatos
Athens

** Alexandre PHILON
Embassy Counsellor
Ministry of Foreign Affairs
3 Odos Academias
Athens

Alexandros BOUSOULENGAS
Scientific Adviser, Scientific Research
and Technology Agency
Ministry of Coordination
Vas. Konstantinou, 48
Athens

Damianos DOUMANIS
Marine Environmental Protection Division
Ministry of Mercantile Marine
Piraeus Notora 88 Str.

Panos LAGOS
Scientific Adviser
Ministry of Coordination
Zalokosta, 1
Athens

George LYMBERIDES
Consultant
Ministry of Foreign Affairs
Athens

Gregory MARKANTONATOS
Co-Manager, Environmental Pollution
Control Project - Athens
Prof. Public Health School of Athens
147, 28th October
Athens

Aris SALVANOS
Director of Marine Environment Protection
Division
Ministry of Mercantile Marine
Piraeus Notora 88 Str.

Efstathia VALIANTZA-AFTIA
Ministry of Social Services
Patission Str. 147
Athens

Multiades VASSILOPOULOS
Scientific Advisor
Secretariat National Council for
Physical Planning and Environment
Ministry of Coordination
Zalokosta 1-3
Athens

ISRAEL

* Suzanne HOCHSTEIN
International Relations
Environment Protection Service
Ministry of Interior
P.O. Box 6158
Jerusalem

Meir JOFFE
Permanent Delegate of Israel for UNESCO
UNESCO
Place de Fontenoy
75007 Paris

ITALY
ITALIE
ITALIA

* Augusto PREMOLI
Ministère des Affaires Culturelles
Via del Babuino 96
Rome

** Arnaldo V. de MOHR
Conseiller
Ministère des Affaires Etrangères
Rome

Gerarda d'AGOSTINO
Ministère de la Marine
Via Aurelia 346
Rome

Arrigo CIGNA
Directeur
Division de la Protection de l'Environnement
RAD - CNEN
Casaccia-C.P. 2400
I-00100 Rome

ITALY (cont'd)

Giorgio CORTELLESSA
Chef du Bureau de Programmation
Ministère pour la Recherche Scientifique
Via del Tritone 142
00187 Rome

Norberto DELLA CROCE
Coordinateur National pour le PNUE
Gruppo Ricerca Oceanologica
Università di Genova
Via Balbi 5
16126 Genova

Paolo FABBRI
Professeur, Université de Bologne
Bologne

Giuliano FIERRO
Professeur
Institut de Géologie
Université de Gènes
Corso Europa 30
Gènes

Franco FIORELLI
Coordinatore per l'Assetto Territoriale
Istituto di Studi per la Programmazione Economica
Via Belisario, 15
Rome

Valerio GIACOMINI
Consiglio Nazionale Ricerche
Piazzale delle Scienze
Rome

Bruno GRASSETTI
Expert
University of Rome
Rome

Giuseppe MACCHI
Institut Recherche des Eaux (C.N.R.)
Via Reno, 1
Rome

Franco MAGI
Ministère des Participations d'Etat
Pzle E. Mattei, 1
Rome

Luigi MENDIA
Professeur
Université de Naples
Naples

ITALY (cont'd)

Antonio PRANZETTI
Conseiller d'Etat
Via Nitti, 46
Rome

Alfredo VIGLIERI
Expert
Palais Armida
1, Bld de Suisse
Monte Carlo

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA
JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE
JAMAHIRIYA ARABE LIBIA

* Mohamed A. AL-WAER
Executive Manager
Gas Utilization Project
National Oil Corporation
Tripoli

Mohamed S. AL-SHALLY
Third Secretary
Ministry of Foreign Affairs
Tripoli

Mohamed Hussein AL-TURKI
Head of Planning Section
Ministry of Municipalities
Tripoli

Nureddin M. SAID
Third Secretary
Ministry of Foreign Affairs
Tripoli

Ramadan S. SULAIMAN
Assistant Director
Marine Department
Ports and Lights
Tripoli

LEBANON
LIBAN
LIBANO

* Joseph NAGGEAR
Président du Conseil d'Administration
Conseil National de la Recherche
Scientifique
Beyrouth

Joseph NAFFAH
Secrétaire Général du CNRS
Boîte Postale 8281
Beyrouth

MALTA
MALTE
MALTA

* Joseph CURMI
Assistant Secretary
Office of the Prime Minister
Auberge de Castille
Valletta

Louis John SALIBA
Secretary
Malta Human Environment Council
Ministry of Health and Environment
Valletta

MONACO

* Son Excellence
César SOLAMITO
Ministre Plénipotentiaire
Gouvernement Princier
Monaco Ville

Etienne BOERI
Délégué permanent aux Institutions
Sanitaires Internationales
27, Bd Suisse
Monte Carlo

Michel BOISSON
Centre Scientifique de Monaco
16, Bld de Suisse
Monaco

Henri CROVETTO
Chargé de mission au Départe-
ment des Finances et de l'Economie
Monaco

Max PRINCIPALE
Président du Groupe Monégasque de
l'Union Interparlémentaire
Chateau Périgord
Monte Carlo

Robert PROJETTI
Secrétaire au Département des Travaux
Publics et des Affaires Sociales
Place de la Visitation
Monaco

J. RAIMBERT
Directeur du Service du Contentieux
et des Etudes Législatives
Ministère d'Etat
Monaco

MONACO (cont'd)

Philippe ROY
Attaché de Direction
Musée Océanographique
Monaco

Jacques G. SEMERIA
Chargé de Recherche
Laboratoire de Microbiologie
et d'Etude des Pollutions Marines
Mairie de Monaco

Raymond VAISSIERE
Directeur du Laboratoire de Micro-
biologie et d'Etudes des Pollutions
Marines du Centre Scientifique de Monaco
Musée Océanographique
16, Bd de Suisse
Monaco

Alain VATRICAN
Chargé de recherches au Centre
Scientifique de Monaco
Musée Océanographique
16, Bd de Suisse
Monaco

MOROCCO
MAROC
MARRUECOS

* Mohamed BENNIS
Directeur de l'Aménagement du
Territoire
Ministère de l'Habitat et de
l'Aménagement du Territoire
Rabat

Driss DAHAK
Directeur de l'Institut National
d'Etudes Judiciaires
Rabat

Abdelkader LAHLOU
Professeur
Faculté de Droit
16, rue Bab Marrakech, Agdal
Rabat

M'Hamed MALLITI
Ingénieur
Division de l'Environnement
Ministère de l'Habitat et de
l'Aménagement du Territoire
Rabat

SPAIN
ESPAGNE
ESPANA

* Francisco MONFORTE
Subdirector General Organismos para
Desarrollo
Direccion General Organismos
Internacionales
Ministerio de Asuntos Exteriores
Madrid

Antonio CRUZADO
Instituto Investigaciones Pesqueras
Consejo Superior de Investigaciones
Cientificas
Paseo Nacional S/N
Barcelona-3

Rodolfo GARCIA-PABLOS
Doctor-Arquitecto
Secretario del Comite del Medio
Ambiente Urbano
de la C.I.M.A.
Habana 11
Madrid

Angel MATO
Subdirector General de Seguridad Maritima
Ruiz de Alarcon, 1
Madrid

Carlos MUNOZ
Ministerio Industria y Energia
Madrid

Jacinto NADAL PUIGDEFABREGAS
Catedratico Zoologia
Universidad
Barcelona

Juaa ROCH CARULLA
Inspector Regional de Icona
Ministerio Agricultura
Madrid

Joaquin ROS
Jefe Departamento Contaminacion del Mar
Instituto Espanol de Oceanografia
San Pedro del Pinatar (Murcia)

Carlos VELEZ
Subdirector General de Pesca Maritima
Ruiz de Alarcon, 1
Madrid

SYRIAN ARAB REPUBLIC
REPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
REPUBLICA ARABE SIRIA

* Adel HAMWI
Commission Nationale des Sciences Océanographiques
Professeur de Science
Université de Damas
Damas

TUNISIA
TUNISIE
TUNISIA

* Radhia GORDAH
Directeur Adjoint des Organisations et Conférences Internationales
Ministère des Affaires Etrangères
Tunis

Hedia BACCAR
Sous-Directeur de l'Environnement
Ministère de l'Agriculture
Tunis

Hassen BOUSSOFFARA
Conseiller du Ministre de l'Industrie, des Mines et de l'Energie
Ministère de l'Industrie, des Mines et de l'Energie
Tunis

Hechmi BEN SLIMANE
Vice-Président de la Municipalité
Gabès
11, rue de la Gare
Gabès

Fathi GANA
Directeur de l'Hydraulique Urbaine
Ministère de l'Equipement
Tunis

Mohamed HADJ ALI SALEM
Directeur de l'Institut océanographique de Tunisie
Salambo, Tunis

Mohamed M. MARSIT
Sous-Directeur au Premier Ministère
Direction Juridique et de Législation
La Kasbah
Tunis

Hayet MEJIDI
Ingénieur à la Direction de l'Hydraulique Urbaine
Ministère de l'Equipement
Tunis

Abdelmajid SAHNOUN
Directeur Adjoint
Ministère de l'Intérieur
1, rue Bouzaine
Tunis

TURKEY
TURQUIE
TURQUIA

* Behic HAZAR
Director General for Economic Relations
Ministry of Foreign Affairs
Ankara

Necip A. BERKSAN
Head
Environmental Pollution Research
The Scientific and Technical Research Council of Turkey
Ataturk Bulvari 221
Kavaklidere
Ankara

Sakir M. BIKKUL
Ministry of Transport
Ankara

YUGOSLAVIA
YOUGOSLAVIE
YUGOESLAVIA

* Tome KUZMANOVSKI
Deputy President
Federal Committee for Agriculture
Federal Executive Council
Bulevar Aunoja 104
11000 Beograd

** Momcilo PELES
Ministre Plénipotentiaire au
Secrétariat Fédéral aux Affaires Etrangères
Kneza Milosa 24
Beograd

Franjo GASPAROVIC
Director of the UNDP Project on the Protection of the Human Environment in the Yugoslav Adriatic Region (JADRAN III)
Istarska 6
Rijeka

Ljubomir JEFTIC
Centre for Marine Research
Rudjer Boskovic Institute
Zagreb

Dragutin MATOSIC
Director of the Regional and Town Planning, Institute of Dalmatia

UNITED STATES OF AMERICA ETATS-UNIS D'AMERIQUE ESTADOS UNIDOS DE AMERICA	Lawrence F. SMALL School of Oceanography Oregon State University
UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS UNION DES REPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIETIQUES UNION DE REPUBLICAS SOCIALISTAS SOVIETICAS	Peter AGAFONOV Science Secretary The State Committee for Science and Technology of Council Ministers of USSR 11 Gorky Str. Moscow
	Ivan SNEZHKO Chief of the Section of Council Ministers of USSR 11 Gorky Str. Moscow
	Victor ZAIKA Director, Institute of Biology of South Seas Academy of Sciences of UKR.SSR. 335000 Sevastopol

REPRESENTATIVES OF UNITED NATIONS, SPECIALIZED AGENCIES AND OTHER ORGANIZATIONS
REPRESENTANTS DES NATIONS UNIES, INSTITUTIONS SPECIALISEES ET AUTRES ORGANISATIONS
REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS, ORGANISMOS ESPECIALIZADOS Y OTRAS ORGANIZACIONES

UNITED NATIONS OFFICE FOR EXTERNAL RELATIONS AND INTER-AGENCY AFFAIRS	Thedore S. ZOUPANOS Palais des Nations 1211 Geneva 10
ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE	Clemente LOPEZ-POLO Deputy-Director of the Environment and Human Settlements Division Palais des Nations 1211 Geneva 10
ECONOMIC COMMISSION FOR LATIN AMERICA	Arsenio RODRIGUEZ Scientific Adviser UNEP/ECLA Joint Caribbean Project P.O. Box 1113 United Nations Port of Spain Trinidad

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION	Jack B. CARMICHAEL Office of the Director International Centre for Industrial Studies Lerchenfelderstrasse, 1 Vienna
UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME	Stig ANDERSEN Assistant Administrator and Director of the European Office of UNDP Palais des Nations 1211 Geneva 10
	J. Peter PRINS Chief, Unit for Europe UNDP United Nations Plaza New York 10017
	Anders PERSSON Liaison Officer Palais des Nations 1211 Geneva 10
	Thomas A. LAWAND Adviser Brace Research Institute of McGill University Ste Anne de Bellevue Québec H0A 1C0 (Canada)

SPECIALIZED AGENCIES

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS	Louis HUGUET Chairman Working Group on Natural Resources and the Environment FAO Via delle Terme di Caracalla Rome
	Daniel CHARBONNIER Secretary of General Fisheries Council for the Mediterranean (GFCM) FAO, Rome
	Peter H. SAND Senior Legal Officer FAO, Rome

UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION	Michel BATISSE Deputy Assistant Director General for Science (Environment and Natural Resources) UNESCO 7, Place de Fontenoy 75007 Paris
	José A. DA COSTA Acting Director Division of Water Sciences UNESCO, Paris
INTERGOVERNMENTAL OCEANOGRAPHIC COMMISSION OF UNESCO	Ray C. GRIFFITHS Assistant Secretary UNESCO/IOC Paris
	Jean-Louis MARSAUD UNECSO/IOC
WORLD HEALTH ORGANIZATION	Leo Arthur KAPRIO Regional Director WHO Regional Office for Europe Copenhagen
	Sev S. FLUSS Responsible Officer Health Legislation Office of Publications WHO 1211 Geneva 20
	Richard HELMER Scientist Control of Environmental Pollution and Hazards Division of Environmental Health WHO, Geneva
	George PONGHIS Consultant Promotion of Environmental Health WHO Regional Office for Europe Copenhagen
	Hans J. SCHLENZKA Constitutional and Legal Matters Legal Division WHO, Geneva

WORLD HEALTH ORGANIZATION (cont'd)	J. Ian WADDINGTON Chief Promotion of Environmental Health WHO Regional Office for Europe Copenhagen
INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT	R. OVERBY IBRD, Washington D.C. USA
WORLD METEOROLOGICAL ORGANIZATION	Ivan ZRAJEVSKIJ Scientific Officer Environmental Pollution Branch of the Meteorological Applications and Environment Department WMO 41, av. Giuseppe Motta 1211 Geneva
INTER-GOVERNMENTAL MARITIME CONSULTATIVE ORGANIZATION	Yoshio SASAMURA Director Marine Environment Division IMCO 101-104, Piccadilly London, W.1
	Marian FILA Assistant Director Marine Environment Division IMCO, London
	Philippe LE LOURD Director Regional Oil Combating Centre for the Mediterranean Sea Manoel Island Malta
WORLD TOURISM ORGANIZATION	Rajesh RAWAT Secrétaire Général adjoint Avenida del Generalisimo 59 Madrid 16

***

INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY

Charles L. OSTERBERG
Director
IAEA - Oceanographic Museum
Monaco

Tihomir BARISIC
IAEA - Oceanographic Museum
Monaco

D.L. ELDER
IAEA - Oceanographic Museum
Monaco

Scott W. FOWLER
IAEA, Oceanographic Museum
Monaco

Rinnosuke FUKAI
IAEA - Oceanographic Museum
Monaco

William L. LENNEMANN
Head, Waste Management Section
IAEA
Karntner Ring 11
P.O. Box 590
1011 Vienna

***

INTERGOVERNMENTAL AND NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

COMMISSION INTERNATIONALE POUR L'EXPLORATION SCIENTIFIQUE DE LA MER MEDITERRANNEE

J.Y. COUSTEAU
Commandant, Secrétaire Général de la CIESM
Monaco

Jean ALINAT
Directeur Adjoint
Musée Océanographique
Monaco

Christian CARPINE
CIESM, Monaco

EUROPEAN SPACE AGENCY

Livio MARELLI
Earthnet Manager
8-10 Mario Nikis
75015 Paris

INTERNATIONAL JURIDICAL ORGANIZATION	Francesco CIARNELLI Member of the Executive Committee IJO, Rome
	Mario GUTTIERES President IJO, Rome
INTERNATIONAL OCEAN INSTITUTE	Maxwell BRUCE Member of Planning Council 14 Rutland Mews London SW 7
INTERNATIONAL UNION FOR CONSERVATION OF NATURE AND NATURAL RESOURCES	David A. MUNRO Director General IUCN CH - 1110 Morges
	Pierre HUNKELER Programme Officer IUCN, Morges
INTERIM PARIS COMMISSION AND OSLO COMMISSION	Dik TROMP Secretary New Court 148 Carey Street London

UNEP/IG.11/4
Annex II

جدول الأعمال

١- افتتاح الاجتماع

٢- تنظيم الاجتماع

(١) النظام الداخلي

(٢) انتخاب هيئة المكتب

(٣) انشاء اللجان العاملة

٣- اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني المقترح

٤- تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتوصيات بشأن متابعة العمل .

٥- تقرير مرحلي وتوصيات تتعلق بعنصر التقييم البيئي في خطة العمل .

٦- تقرير مرحلي وتوصيات تتعلق بعنصر التخطيط المتكامل في خطة العمل .

٧- تقرير مرحلي وتوصيات تتعلق بعنصر التشريع البيئي في خطة العمل .

٨- الترتيبات المالية والمؤسسية لتنفيذ خطة العمل .

٩- مسائل أخرى .

١٠- اعتماد التقرير

١١- اختتام الاجتماع

كلمة الدكتور مصطفى كامل طلبة ، المدير التنفيذى
لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاجتماع الدولي الحكومي للدول
المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط لاستعراض خطة عمل
البحر الأبيض المتوسط
٩- ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، وفقا لما أدرج
تحت البند ٤ من جدول الأعمال
" تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ خطة البحر الأبيض
المتوسط وتوصيات بشأن متابعة العمل ."

السيد الرئيس، المندوبون والمراقبون الموقرون ، سيداتي وسادتي ؛

انه لمن دواعى سرورى العظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أقدم اليكم تقريرا عن التقدم الذى تحقق منذ ان اعتمد الاجتماع الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط الذى عقد في برشلونة في شباط/فبراير ١٩٧٥ لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وقد قدم اليكم التقرير في الوثيقة UNEP/IG.11/3 .

اسمح لي ياسيدى الرئيس أولا أن أقول ، باسمنا في برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وأنا واثق أن الأمر كذلك أيضا بالنسبة لجميع الوكالات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة ، كم نحن جميعا مدينون لكم لقبولكم الاضطلاع بالمسئوليات الهامة لرئاسة هذا الاجتماع. ونحن على ثقة تاما من أن قيادتكم ستؤدى الى مداولات ناجحة وبناءة في هذا الاجتماع. وأود أيضا أن أهنىء أعضاء مكتبكم على انتخابهم في مناصبهم الهامة. واني على يقين من أنهم سيقدمون لكم عونا عظيما في مهمة رئاسة هذا الاجتماع.

لقد طلبت مني الحكومات، في مؤتمر المفوضين في برشلونة ، أن أقوم بالدعوة لاجتماع " أطلع فيه الحكومات . . . على الخطوات التي اتخذت والتقدم الذى تحقق تطبيقا للتوصيات التي وردت في خطة العمل لحماية البحر الأبيض المتوسط والتي تمت الموافقة عليها في برشلونة في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٥ " (١). ويعد التقرير الذى أمامكم وهذا الاجتماع بمثابة ردى على هذا المطلب.

بالاضافة الى الجزء الرئيسي من تقريرى الذى يتضمن استعراضا عاما للبرنامج كله وعددا محدودا من التوصيات العامة ، أود أن أجذب انتباهكم الى المرفقات الأربعة التي تتضمن مزيدا من التقديم التفصيلي للعمل الذى أنجز والاقتراحات المحددة للعمل المقبل في اطار كل باب من أبواب خطة العمل . وستناقش هذه المرفقات في اللجنتين العامتين اللتين وافقتم من قبل على تشكيلهما ، ويحدوني الأمل الخالص في أن تقدم هذه المرفقات أساسا مرضيا للتوصيات التي ستقترحها اللجنتان .

لقد تم خلال السنوات الثلاث الماضية انجاز جانب عظيم من العمل في جميع العناصر التنفيذية لخطة العمل : العنصر العلمي ؛ والعنصر القانوني ؛ وعنصر التخطيط المتكامل . وأود أن أستعرض بايجاز الانجازات الرئيسية التي تمت في كل قطاع.

في المجال العلمي ، الذى كان معدا أصلا للتقييم البيئي ، ثم الشروع في المشروعات الرائدة السبعة التي طلب تنفيذها في برشلونة في ١٩٧٥ . وتتعاون حاليا تسع وسبعون مؤسسة من خمس عشرة من دول البحر الأبيض المتوسط مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في تنفيذ المشاريع السبعة الرائدة . وتأمينا للمشاركة التامة لجميع المؤسسات المساهمة ، نهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأعباء التدريب والتجهيز حيثما كانت هناك ضرورة لذلك . واستعرضت النتائج الأولى للمشروعات الرائدة في اجتماع تقييم نصفي هنا في موناكو في تموز/يولية ١٩٧٧ . وتقرير هذا الاجتماع أمامكم الآن في الوثيقة UNEP/IG.11/BD.30 ويمكن قراءة التوصيات التي تمت الموافقة عليها في ذلك الاجتماع في هذه الوثيقة ، والتي استخدمت كأساس للتوصيات ذات الصلة بالموضوع التي يتضمنها المرفق الأول من التقرير المرحلي الذى قدمته والموجود أمامكم الآن .

ومع تطور تنفيذ المشاريع الرائدة السبعة ، أصبح واضحا أنه من الممكن ومن المفيد زيادة حجم العمل الذى ينفذ كجزء من باب التقييم البيئي في خطة العمل . وبناء على ذلك يجرى تنفيذ مشاريع أخرى منها :

- دراسة لدور الترسيب في تلوث البحر الأبيض المتوسط ؛
- رصد التلوث في المياه المفتوحة للبحر الأبيض المتوسط ؛
- تقييم الملوثات من مصادر برية .

وتستخدم نتائج هذه الأنشطة كأساس لاعداد وثيقة شاملة عن حالة البيئة في البحر الأبيض المتوسط . وقد وزع عليكم مقتطف من هذه الوثيقة للعلم ، في شكل الوثيقة UNEP/IG.11/INF.4 وسيكون التقرير الكامل متاحا في أواخر ١٩٧٨ .

وتشير النتائج التي تم الحصول عليها حتى الآن الى أن أهم مصادر التلوث تقع في الجزء الشمالي الغربي من الساحل الأوروبي ، وبمحاذاة الأنهار الكبرى التي تصب في البحر الأبيض المتوسط ، ولكن يجوز مع ذلك وجود مناطق هامة لمصادر التلوث في عدة أجزاء أخرى من البحر الأبيض المتوسط . وتعتبر كميات الملوثات التي تصل الى البحر كبيرة جدا وتتجاوز في حالات كثيرة " المدخلات الطبيعية " لهذه المواد في البحر . ويقدر أن ١٢٠ طنا من الزيوت المعدنية ، و ٦٠ طنا من المنظفات ، و ١٠٠ طنا من الزئبق ، و ٣٫٨٠٠ من الرصاص ، و ٢٫٤٠٠ طن من الكروم ، و ٢١٫٠٠٠ طن من الزنك ، و ٩٠ طنا من الكلورين العضوى المبيد للآفات ، و ١٫١٢٠ طنا من النتروجين والفوسفور المحتوى على الأطعمة ، ٢٫٥٠٠ كورى من الذرات المشعة (غالبا في شكل تريتوم) ، تدخل البحر الأبيض المتوسط سنويا من تلك المصادر . ويزداد تركيزها في

مياه البحر الى جانب المواد المترسبة والنباتات والحيوانات البحرية بمعدل كبير. ولعل شواطئ البحر الأبيض المتوسط هي أكثر المناطق تلوثا بالنفط ومشتقاته من جميع شواطئ البحار الأخرى. كما ارتفع مستوى مبيدات الآفات والمعادن في الأجسام البحرية. وأصبح تراكم هذه المواد واضحا في بعض المناطق الساحلية مما يجعل الاستحمام من قبيل المخاطرة في أماكن كانت من قبل آمنة. والدليل قائم على أن البحر عليل، ويحس بهذه العلة جميع من يستخدمونه، ولذلك كان من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لوقف استمرار تدهوره. وتمثل للاتفاقية وبروتوكولاتها الاطار القانوني لهذه التدابير.

وفي اطار القسم القانوني من خطة العمل، كان العمل البارز هو مؤتمر المفوضين الذي استضافته حكومة اسبانيا في برشلونة، في شباط/فبراير ١٩٧٦. وكما تعلمون جميعا، اعتمد هذا المؤتمر اتفاقية اطارية لحماية البحر الأبيض المتوسط كما اعتمد بروتوكولين: أحدهما خاص بالاغراق والآخر بالتعاون في حالات التلوث الطارئة. ومن دواعي سروري الكبير أن أخبركم الآن بأن خمس عشرة دولة والمجتمع الاقتصادي الأوروبي قد وقعت على الاتفاقية والبروتوكولين، وأن خمس دول، هي اسبانيا وتونس ولبنان ومالطة وموناكو، صدقت على الاتفاقية والبروتوكولين. وانني واثق من أننا سنحصل قريبا على التصديقات الستة الضرورة لدخول هذه الوثائق حيز التنفيذ.

وكما طلب في مؤتمر المفوضين، استمر العمل في اعداد بروتوكول لمكافحة التلوث من مصادر برية. واشتركت جميع حكوماتكم تقريبا في اجتماعي التشاور الدوليين الحكوميين الأول والثاني، اللذين استضافتهما حكومتا اليونان وايطاليا على التوالي في العام الماضي من أجل اعداد مشروع بروتوكول.

ويمكن الاطلاع على نص المشروع المبدئي لهذا البروتوكول، الذي تمت الموافقة عليه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في فينسيا، في المرفق الثالث لتقريري. وآمل جدا أن يتم في احدى اللجنتين العامتين لهذا الاجتماع التقدم في اعداد المشروع التمهيدي حتى لا يحتاج الأمر الا عقد اجتماع تشاور دولي حكومي واحد لمناقشة البروتوكول قبل اعتماده بصفة نهائية في مؤتمر دبلوماسي. وستكون مفاوضاتكم سهلة في هذه المرحلة بفضل البيانات التي تتضمنتها الوثيقة UNEP/IG.11/INF. 5، التي تقدم نتائج المشروع المشترك للوكالات الخاص بتقييم الملوثات من مصادر برية التي أشرت اليها آنفا، وفي وثيقة المعلومات رقم ١٠، بعنوان "معلومات تمهيدية عن المواد المدرجة بالقائمة أو المحتمل ادراجها في مرفقات مشروع البروتوكول"، وكذلك عن طريق التوصيات التي يتضمنها المرفق الثالث لتقريري.

وقد تم أيضا اعداد عنصر التخطيط المتكامل في ارتباط وثيق مع الجانبين القانوني والعلمي من خطة العمل. وفي اطار هذا العنصر، تم بدء أو دعم أنشطة تهدف الى تحقيق التنمية البيئية السليمة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. وقد وافقتم في الاجتماع الدولي الحكومي الذي استضافته حكومة يوغوسلافيا في سبليت في العام الماضي على اعداد برنامجين رئيسيين في المجال الاقتصادي الاجتماعي وهما: الخطة الزرقاء وبرنامج الأعمال ذات الأولوية. ويقدم المرفق الثاني لتقريري بيانا بالتقدم الذي أحرز في تنفيذهما.

وتشمل الخطة الزرقاء على دراسات مستقبلية ، تتضمن عمليات مسح منتظمة للأنشطة الرئيسية المتعلقة بالتنمية وبالحماية البيئية التي نفذت في المنطقة ، تعتمد على جمع البيانات من دول البحر الأبيض المتوسط نفسها مع استخدام منهجية مشتركة وذلك لتسهيل عملية المقارنة والتقييم وتبادل المعلومات . أما الأهداف الرئيسية لخطة العمل ، كما تعلمون جميعا ، فهي :

(١) مساعدة الدول في تحديد نقاط الترابط أو التعارض بين أنشطة التنمية والبيئة ،

(٢) اقتراح ، على ضوء هذه التفاعلات ، الاستراتيجيات البديلة للتنمية البيئية السليمة التي يمكن اتباعها على المدى الطويل ،

(٣) تحديد اجراءات محددة ينبغي اتخاذها فورا .

وتوجد الوثيقة الخاصة بتنفيذ الخطة الزرقاء أمام هذا الاجتماع للاطلاع عليها ، وهي الوثيقة UNEP/IG.11/INF.6 .

ويتجه برنامج الأعمال ذات الأولوية الى التنفيذ العملي للممارسات السليمة لادارة البيئة في قطاعات مختارة مع استخدام المعلومات والخبرة المتاحة في المنطقة . وقد تم في اجتماع سبليت تحديد ستة مجالات ذات أولوية تتطلب تدابير فورية . كما عينت عدة مشاريع محددة وثيقة الصلة بهذه المجالات ، واتخذت خطوات نحو تنفيذها . وأود أن أدعو الحكومات المجتمعة هنا الى الالتزام بعزم وقوة فيما يتعلق باشتراك مؤسساتها الوطنية وخبرائها بفعالية في الأنشطة التي يجرى تخطيطها . وهذه الأنشطة تشمل :

— الندوة الدراسية عن ادارة المياه العذبة تعقد في فرنسا في نيسان/أبريل ١٩٧٨ ؛

— تشاور خبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة (المجلس العام للمصايد) حول تنمية الاستزراع المائي المزمع عقده والذى تستضيفه حكومة اليونان في أثينا في آذار/مارس ١٩٧٨ ؛

— برنامج التدريب الذى تنظمه حكومة ايطاليا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمديرى البيئة الذى سيقام في أوربينو ، ايطاليا ، من نيسان/أبريل الى تموز/يولية ١٩٧٨ ؛

— الندوة الدراسية عن الاطار الجغرافي والاجتماعي الاقتصادى للخطة الزرقاء المزمع عقدها في يوغوسلافيا في الربيع القادم ؛

— أنشطة المتابعة التي تقوم بها بعثات برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجتمع الاقتصادى الأوروبي ، في مالطة والمتعلقة بتعزيز وتنمية واستخدام المصادر غير التقليدية للطاقة ؛

— زيادة تنمية شبكة المناطق البحرية والساحلية ذات الحماية الخاصة ، التي بدأت مراسلات بشأنها مع الحكومات في العام الماضي كمتابعة لاجتماع خبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية حول الرياض البحرية ، الذى استضافته

حكومة تونس في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ؛

— وأخيرا اعداد المبادىء الارشادية لوضع معايير تتبع في تفريغ الفضلات برية المصدر، الذى بدأ من خلال منظمة الصحة العالمية ، وسيساعد الحكومات على الوفاء بالتزاماتها التي يفرضها البروتوكول الخاص بالمصادر البرية للتلوث.

كما أود أن أشير الى أنه من خلال المركز الاقليمي لمكافحة النفط الذى افتتح في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ في مالطة ، والذى تشرف على التنفيذ الفني فيه المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، قامت صلات وثيقة مع السلطات الوطنية المختصة ، ويجرى اعداد الخطط الأولى للحالات الطارئة.

لقد بدأت بقولي انه يسرني أن أقدم لهذا الاجتماع الهام تقريرا عن التقدم الذى أحرز في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، وأعتقد أن هذا الاستعراض السريع سيبين أن هناك أساسا قويا يبعث على هذا الرضا . فقد تم انجاز جانب عظيم من العمل الهام والنموذجي خلال الأعوام الثلاثة الماضية . وينبغي لي أن أهنئكم ، بصفتكم ممثلين لحكومات البحر الأبيض المتوسط ، على هذه الانجازات ، لاسيما أن جميع الأنشطة تعتمد في نهاية الأمر على ارشادكم وتعاونكم ومشاركتكم الفعالة في البرنامج . كما ينبغي لي أن أشكر الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة والأجهزة الأخرى التي تعاونت معنا تعاونا تاما في خدمتكم . ولقد أثبت برنامج البحر الأبيض المتوسط ، بنهجه الشامل ، وبشكل عملي ، كيف أن الخبرات الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة يمكن لها أن تلتقي معا بفعالية في نهج مشترك لحماية وتنمية احدى المناطق.

وفي برشلونة ١٩٧٥، عندما وافقتم للمرة الأولى على هذا البرنامج ، أعربتم أيضا عن رغبتكم في معرفة الطريقة التي ستخطط بها القواعد المؤسسية والمالية لهذه الأنشطة . وبصفتي المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، طلب مني أن أستخدم الأموال المتاحة مع تخصيص الحد الأدنى منها للموظفين والتكاليف الادارية الأخرى ، وأن أنشىء أجهزة التنسيق المبسطة التي تستخدمها المنظمات الدولية القائمة وأجهزة التنسيق الأخرى ، للتعامل مع المؤسسات الوطنية من خلال السلطات الوطنية المختصة . وقد تم تنفيذ ذلك بقدر ما استطعنا . وطلب من المؤسسات الوطنية الاشتراك في البرنامج كلما كان ذلك ممكنا ، وقدم اليها التدريب والدعم حيثما كان ضروريا لتعزيز قدرتها على العمل بفعالية.

وعلاوة على تنظيم وتدعيم المؤسسات الوطنية ، شرعت في عدة ترتيبات مؤسسية أخرى . وهكذا ، بالاضافة الى مركز مكافحة النفط في مالطة الذى ذكرته آنفا ، عينت وحدة صغيرة في اطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتولي مسئولية تنسيق البرنامج كله ، ومقر هذه الوحدة حتى الآن في جنيف. وافتتح مكتب للأمانة المؤقتة لاتفاقية برشلونة في مدريد لتكفل الاتصال بين حكومة اسبانيا بصفتها أمانة الايداع ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الموضوعات المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ . وفي اطار أنشطة التقييم البيئي ، اختيرت سبع مؤسسات وطنية لمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتخصصة المتعاونة ذات الصلة في تنسيق أعمال المشاريع

الرائدة السبعة. وقام مختبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في موناكو بدور اقليمي في تنفيذ ممارسات المعايرة وتقديم خدمات الصيانة المشتركة للأدوات التحليلية التي تستخدمها المؤسسات الوطنية.

لقد اعتمدت حكومات منطقة البحر الأبيض المتوسط خطة العمل، وبناء على طلب هذه الحكومات يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشراف على تنفيذها. وقد حاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى الآن الاضطلاع بهذه المسؤولية بكفاءة وفعالية. ومع ذلك، ومع الاعتراف بالدور الحافز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبموارده المحدودة، ينبغي لي أن أؤكد ضرورة احالة مزيد من المسؤولية التنفيذية والمالية على عاتق الحكومات. لقد قلت من قبل اني واثق من أن الاتفاقية والبروتوكولين ستدخل حيز التنفيذ في القريب. وعندما يتحقق ذلك، قد أقترح عقد أول اجتماع للأطراف المتعاقدة في أوائل عام ١٩٧٩. وسوف يطلب من الأطراف المتعاقدة في ذلك الاجتماع اعتماد قواعدها المالية. ويتضمن المرفق الرابع لتقريري اقتراحي الخاص بجدول للمشاركة في النفقات توضع على أساسه هذه القواعد المالية. وتقوم المساعدة المالية التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التنمية المستقبلة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط على أساس افتراض أن حكومات المنطقة ستغطي فيما بعد الجزء الأكبر من نفقات التشغيل الخاصة بالأنشطة التي تمت الموافقة عليها، وكذلك من تكاليف أجهزة التنسيق. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اذ يدرك أهمية مهام الأمانة التي وكلت اليها بموجب المادة ١٣ من الاتفاقية، مستعد لتقديم ٢٥٪ من تكاليف برنامج البحر الأبيض المتوسط، شريطة ألا يتجاوز هذا المبلغ نسبة ١٠٪ من ميزانيتنا الكلية " للمحيطات". أما نسبة الـ ٧٥٪ الباقية من الميزانية فيمكن لدول البحر الأبيض المتوسط أن توزعها فيما بينها وفقا للجدول المقترح في المرفق الرابع.

كما أني أنتظر مشورتكم خلال هذا الاجتماع بشأن الترتيبات المالية التي ينبغي اتخاذها في المستقبل. ولقد طلب مني في سبليت أن أتفاوض مع الحكومات حول مواقع بعض الوحدات الفرعية التي ستتولى تنسيق عناصر محددة في خطة العمل. ومع ذلك فقد ترغبون في بحث الفوائد التي تعود من بقاء الوحدة المسئولة عن تنسيق البرنامج في موقع واحد بينما تكلف مؤسسات وطنية مختارة بمسؤولية تنسيق عناصر مختلفة أخرى في خطة العمل. وفي رأيي أن التنسيق الشامل في اطار وحدة مركزية سيكون أكثر فائدة، وذلك على الأقل بسبب الطبيعة المحدودة لمثل هذه الوحدة وضرورة التنسيق والتفاعل المستمرين بين مختلف عناصر الخطة. وقد عرضت حكومة اسبانيا موقعا مناسبا لوحدة التنسيق. كما قدمت عروض لاستضافة الوحدة كلها أو أجزاء منها من حكومات كل من لبنان وموناكو واليونان، ولكن لكم أن تقرروا مركزية أو لامركزية وحدة التنسيق الصغيرة والمكان الذي سيتم انشاؤها فيه.

سيدي الرئيس، السادة المندوبون الموقرون، ان حجم العمل الذي ستضطلعون به خلال هذا الأسبوع كبير. ولكي أكون موجزا، اسمحوا لي أن أقول لكم بوضوح اني أود أن يتوصل الاجتماع في النهاية الى تقرير يتضمن توصيات محددة وعملية بشأن الأنشطة التي تودون أن تنفذ في المستقبل، وكذلك بشأن الترتيبات المالية والمؤسسية المستقبلة. ويمكن تقسيم هذه التوصيات الى خمسة أجزاء:

الجزء الأول يتضمن مبادىء السياسة العامة واقتراحاتي الخاصة بما ينبغي أن تتضمنه هذه المبادىء وردت في الفقرات ٤٧ الى ٥٢ من التقرير المرحلي . وأود التعرف على وجهات نظركم بشأن هذه الفقرات خلال المناقشة العامة للبند ٤ ، لاسيما أن عمل اللجنتين سيرتبط بشكل وثيق بالموافقة على هذه المبادىء الارشادية العامة .

أما الجزء الثاني من التوصيات فيتناول البند ٥ من جدول الأعمال ، وهو التقييم البيئي ، وتتضمن الفقرتان ٢٨ و ٢٩ من المرفق الأول اقتراحاتي في هذا الصدد .

أما الجزء الثالث من التوصيات فيتناول التخطيط المتكامل ، وأرجو المندوبين الرجوع الى الفقرات ٢٧- ٣٠ من المرفق الثاني للتعرف على آرائي بشأن هذا البند من جدول الأعمال .

وأما الجزء الرابع من نتائج الاجتماع فينبغي أن يتناول الجوانب القانونية للبرنامج المقبل . ويمكن الاطلاع على اقتراحاتي في هذا الشأن في الفقرات ٤٢- ٥٠ من المرفق الثالث.

وبعد الموافقة على المجموعات الأربعة الأولى من التوصيات ، سوف أقترح عليكم حينئذ القيام بصياغة واضحة للاقتراحات المشتركة الخاصة بالوسائل المؤسسية والمالية التي يتعين تنفيذ هذه الأنشطة عن طريقها . ومن الواضح أنه لن يمكن عمل ذلك الا بعد استكمال مناقشتكم للجوانب التنفيذية للبرنامج القادم داخل اللجنتين . ولقد وضعت أمامكم في المرفق الرابع الاعتبارات والبدائل المختلفة التي أعتقد ضرورة أن تكون ماثلة في الأذهان لدى صياغة توصياتكم بشأن هذا البند الهام ، نظرا لأني رأيت أن أترك لكم الحرية التامة في مناقشة هذه المسائل أولا . ومع ذلك فاني أود أن أؤكد على عدة عوامل أرى أنها جوهرية وهي :

(١) أن المجموعة الصغيرة من الموظفين المسئولين عن تنسيق جميع العناصر الرئيسية لخطة العمل ستكون أكثر افادة اذا ركزت في وحدة واحدة ، مقرها في مكان مناسب واحد ؛

(٢) أنه ينبغي للبرنامج أن يكون ذا اكتفاء ذاتي على المستوى الاقليمي مع اضطلاع كل دولة ساحلية بنصيب عادل من المسئولية التنفيذية والمالية ؛

(٣) أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في مواصلة الاضطلاع بدوره كأمانة للاتفاقية ولخطة العمل ، أن يغطي مشاركته المالية وفقا للجدول الذى أشرت اليه آنفا .

واذ أدرك أن مناقشاتكم للبند ٨ من جدول الأعمال ستفتح باب النجاح للاجتماع ، أعرض عليكم تعاون موظفيّ التام وخدماتهم لمساعدتكم في هذا الموضوع.

وبارشادكم النيّر ، سنكون نحن ومنظومة الأمم المتحدة كلها سعداء وقادرين على معاونتكم في تحقيق الأهداف التي وضعتموها أنتم عندما اعتمدتم خطة العمل في ١٩٧٥ ، كما جاء في اتفاقية برشلونة ، للاضطلاع " بمسئوليتكم في الحفاظ على هذا التراث المشترك لصالح واستمتاع الأجيال الحاضرة والمستقبلة " .

واني أرجو لكم أعظم النجاح في مداولاتكم، وأعدكم بالتزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة التزاما تاما بالأهداف والغايات التي أتت بنا جميعا الى هذا المكان.

التوصيـــــات
بشأن التنمية المقبلة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسـط
التي اعتمدهـا
الاجتماع الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسـط
لاستعراض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، موناكو ٩-١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

أولا - توصيات عامـة

١- تعبيرا عن دعمها التام لحماية حوض البحر الأبيض المتوسط وتنميته المتسقـة وللأنشـطة التي بدأ تنفيذها كجزء من خطة العمل التي تمت الموافقة عليها، يتعين على حكومـات دول البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الاقتصادي الأوروبي القيام بالتصديق، في أقـرب أجل ممكن، على اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث، وعلى بروتوكـول منـع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن الاغراق من السفن والطائرات، وعلى البروتوكـول الخاص بالتعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى فـي حالات الطوارئ؛ وأن تواصل مفاوضاتها بشأن بروتوكول لحماية البحـر الأبيـض المتوسط ضد التلوث من مصادر برية، حتى اعتماده نهائيا وتوقيعه والتصديق عليه وتنفيذه في وقـت قريب.

٢- ينبغي الاستمرار في المرحلة الرائدة لمختلف الأنشطة التي يتم تنفيذها كجزء مـن تقييـم مصادر، وكميات ومسار ومستويات وآثار الملوثات. وباستخدام التجربة والنتائـج المكتسـبة خلال المرحلة الرائدة، وبالاعتماد على شبكة المعاهد الوطنية التي تعاون فـي خطـة العمل، يجب اعداد برنامج رصد طويل الأجل بالتشاور مع الخبراء الحكوميـين وتعتمـده الحكومات والمجتمع الاقتصادي الأوروبي. وبتحليل اتجاهات مستويات وآثار الملوثـات فـي منطقة البحر الأبيض المتوسط، يجب أن يستخدم هذا البرنامج كأساس تستند اليه قـرارات الادارة البيئية السليمة من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة، وتشكـل هـذه الاتجاهات أكثر المؤشرات موضوعية على فعالية الاجراءات التي تتخذها الحكومات بموجب الاتفاقية والبروتوكولين.

٣- وينبغي كذلك لحكومات منطقة البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الاقتصادي الأوروبي، اعترافا منها بأهمية الادارة البيئية بالنسبة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطيدة، أن تقوم مـن خلال مؤسساتها بدور فعال في جميع الأنشطة المتصلة بالتخطيط والادارة المتكاملين للموارد الطبيعية. ويجب عليها بصفة خاصة أن تقدم دعما قويا، تنفيذيا وماليا لتنفيذ الخطـة الزرقاء وبرنامج أولويات العمل وفقا لاعدادهما في اطار خطة العمل البحر الأبيـض المتوسط والمشاركة فيها.

٤- ينبغي تقوية المؤسسات ذات الدور الاقليمي واستخدامها بمزيد من الفعالية لصالـح دول البحر الأبيض المتوسط. والحكومات مدعوة بصفة خاصة لتقديم أقصى حد ممكن مـن الدعـم

والتعاون الى المركز الاقليمي لمكافحة النفط في مالطة. ويمكن مراجعة جدوى انشاء مراكز دون اقليمية لمكافحة النفط في مرحلة لاحقة بعد اكتساب مزيد من الخبرة من خلال تشغيل مركز مالطة.

٥- وكما حدث في الماضي، ينبغي للأنشطة التي تمت الموافقة عليها كجزء من الخطة الزرقاء أن تقوم بتنفيذها المؤسسات الوطنية للحكومات التي اشتركت في صياغة خطة العمل. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالمشاركة الوثيقة مع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة وباشراف الحكومات والمجتمع الاقتصادي الأوروبي، يجب أن يقوم بدور المنسق الشامل لهذه الأنشطة.

ثانيا- توصيات محددة

التقييم البيئي

٦- ينبغي أن تمد مرحلة المشروع الرائد الخاص بعنصر التقييم البيئي في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط حتى يتجمع قدر كاف من البيانات من أجل تحويل هذا المشروع، بمجرد امكان ذلك، الى جهاز للرصد الدائم.

٧- يجب أن تكون مختلف مشاريع عنصر التقييم البيئي في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أوثق تكاملا وأكفأ تنسيقا حتى تمكن المساهمة الشاملة في العنصرين الآخرين من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وبذلك يقدم الأساس العلمي الضروري لأنشطة الادارة والمبادرات القانونية التي قد ترغب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة اتخاذها.

٨- ينبغي تجميع واستحداث البيانات الخاصة بالأخطار التي تشكلها المواد التي تنص عليها الاتفاقية، ومرفقات البروتوكولين.

٩- استنادا الى مراكز الأبحاث والمؤسسات التي تسميها حكومات دول البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الاقتصادي الأوروبي للاشتراك في مختلف المشروعات الرائدة، ينبغي للحكومات أن تستكمل شبكة المؤسسات اللازمة لتجميع ونشر البيانات المقارنة والمنهجية عن مستويات وآثار الملوثات على مستوى البحر الأبيض المتوسط، بصورة منتظمة.

١٠- تسهيلا لتنفيذ المادة ١٠ من الاتفاقية، ومع وضع التجربة المكتسبة والنتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن في الاعتبار، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد، بالتشاور مع حكومات دول البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الاقتصادي الأوروبي، وبالتعاون مع الأطراف المتخصصة المعنية في منظومة الأمم المتحدة مشروعا لبرنامج رصد متوسط الأجل ليحل، بعد موافقة الحكومات والمجتمع الاقتصادي الأوروبي عليه، محل البرنامج الرائد الحالي. ولهذا الغرض يجب على الحكومات وعلى المجتمع الاقتصادي الأوروبي أن يزودا برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمعلومات اللازمة لبرامجها الخاصة بالرصد وبالتدابير التي اتخذت بالفعل لتحليل مصادر وكميات ومستويات واتجاهات ومسار وآثار ملوثات البحر الأبيض المتوسط.

١١- ينبغي تجميع، بل وتنفيذ اذا اقتضى الأمر، الاقتراحات الخاصة بوضع المعايير التي يمكن تطبيقها على نوعية مياه الاستحمام والأغذية البحرية، مع مراعاة الأحكام الوطنية والترتيبات والاتفاقات الدولية.

١٢- ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد المبادئ والخطوط الارشادية التي تمكن بلدان البحر الأبيض المتوسط من اختيار، واقامة وتهيئة مناطق ذات حماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط.

١٣- ينبغي وضع مدونة نموذجية لممارسة تصريف الفضلات السائلة في البحر الأبيض المتوسط، تشتمل بصفة أساسا على المعايير والخطوط الارشادية الضرورية لتنفيذ البروتوكول الخاص بالملوثات من مصادر برية.

١٤- ينبغي اعداد تقرير عن حالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط مع استخدام البيانات الموثوق منها والقابلة للمقارنة، وأساسا تلك التي تقدمها المؤسسات الوطنية المختصة والدراسات التي قد تنفذ أثناء المشروعات الرائدة لعنصر التقييم البيئي في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ويجب اعداد الشكل النهائي لهذا التقرير ونشره بالتشاور مع حكومات البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الاقتصادي الأوروبي.

١٥- ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعاون الحكومات التي تطلب مساعدتها في تحديد طبيعة وحجم المساعدة التي قد تحتاجها وأن يجيبها الى طلبها بالمشاركة في مشروعاتها الخاصة بالرصد والبحث من خلال مؤسساتها الوطنية.

١٦- ينبغي للحكومات، بمعاونة برنامج الأمم المتحدة للبيئة اذا لزم الأمر، أن تقوم بتعزيز مراكز البحوث الوطنية التي لا تملك عددا كافيا من العاملين المدربين أو الأجهزة اللازمة لاشتراكها بفعالية في البرنامج. كما ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعاون الحكومات، عند الضرورة، في انشاء مراكز جديدة للبحوث.

١٧- ينبغي للحكومات والمجتمع الاقتصادي الأوروبي أن تعين مراكز بحوث اضافية للاشتراك في مشاريع رصد وبحث التلوث في المناطق الجغرافية التي لا تتمتع حاليا بتغطية كافية.

١٨- ينبغي في ظل التنسيق الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبمعاونة المنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تعزيز التعاون بين مراكز البحوث، كما ينبغي، استكمالا للبيانات الصادرة عن مختلف المشاريع الرائدة، أن يبذل مزيد من الجهود لاجراء تقييم متعدد التخصصات لمصدر وكميات ومستويات ومسار وآثار ملوثات البحر الأبيض المتوسط.

١٩- لقد تم بالفعل التنسيق، وكذلك التوحيد كلما اقتضى الأمر ذلك، بين الطرق التي يستخدمها المشتركون في مختلف المشاريع الرائدة من حيث تقييم مستويات وآثار الملوثات. ومع ذلك يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى أمانة الاتفاقية، نظرا لما قد يترتب

على نتائج أنشطة الرصد والبحث من آثار تشريعية بالنسبة للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، أن يعاونا في اعداد مناهج مرجعية لدراسات التلوث البحرى في البحر الأبيض المتوسط، وتقديمها الى الحكومات والمجتمع الاقتصادى الأوروبي للموافقة عليها.

٢٠- يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبحث، بالتعاون مع المنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمعاهد الوطنية في المنطقة، شريطة اجراء تقييم جديد وموافقة الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، انشاء سفينة أبحاث بحرية مشتركة لعلوم المحيطات، من أجل زيادة كمية ونوعية البيانات الخاصة بالمياه المفتوحة في البحر الأبيض المتوسط.

٢١- قد تتحول المدخلات من الملوثات عن طريق الأنهار والجو في البحر الأبيض المتوسط لتنتمي الى الفئات الرئيسية للبارامترات غير المعروفة التي يحتاج اليها لتقييم حالة التلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط، وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينظم تقييمها.

٢٢- ينبغي اختيار المركز الدولي للحساب الالكتروني التابع للأمم المتحدة في جنيف واستخدامه على أساس تجريبي كمجمع مركزى للبيانات ومعالجتها للوفاء بمتطلبات خطة البحر الأبيض المتوسط كلها. وينبغي اعتبار البيانات التي تصل الى هذا المرفق، مباشرة أو من خلال المنظمات المتعاونة في تنفيذ مختلف الأنشطة، متاحة للجميع، الا في حالة النص على خلاف ذلك. ويتعين جمع البيانات ومعالجتها ونشرها وفقا للممارسات الموحدة القائمة، مع الاستخدام الكامل للأساليب القائمة الخاصة بتبادل البيانات.

٢٣- ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أن يشجع علماء دول البحر الأبيض المتوسط وخاصة في البلدان النامية، على وضع النماذج. ويمكن للنماذج الأولى أن تتناول الدورات الكيميائية الحيوية الجيولوجية للمعادن الثقيلة، كالنفط، والهيدروكربونات المكلورة، والأنظمة الأيكولوجية، وينبغي ادماجها في النماذج الهيدرودينامية لأنها تشكل الأساس المشترك لمثل هذه النماذج.

٢٤- ينبغي وضع المبادئ الفنية والخطوط الارشادية المنهجية للتقييم العلمي للقدرة الاستيعابية الممكنة لمياه البيئة البحرية، دون المساس بتنفيذ المعايير القياسية لتلوث المياه.

التخطيط المتكامل (ادارة البيئة)

٢٥- أحاط الاجتماع علما بالتقدم الذى تحقق في تنفيذ الخطة الزرقاء، وحتى يتاح للمدير التنفيذى الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الزرقاء، طبقا لما تم الاتفاق عليه في تشاور سبليت ١٩٧٧، أوصى الاجتماع الحكومات، التي لم تقم حتى الآن بما يأتي، بأن تفعل ذلك في أقرب أجل ممكن، وفي موعد غايته آخر آذار/مارس ١٩٧٨:

(١) تسمية نقاط تجميع وطنية للخطة الزرقاء ؛

(٢) تسمية مؤسسات مشاركة وطنية وخبراء وطنيين لأنشطة الخطة الزرقاء ؛

(٣) تحديد الاستقصاءات والدراسات المستقبلية الخاصة بالخطة الزرقاء التي يكون مؤسساتها وخبراؤها على استعداد للقيام بدور نشط فيها ؛

(٤) تقديم مساهمتها المالية في ميزانية الخطة الزرقاء المتفق عليها الى صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٦- واذ أحاط الاجتماع علما بالأنشطة ذات الصلة المباشرة ببرنامج الأعمال ذات الأولوية المزمع تنفيذها في ١٩٧٨ ، أوصى بأن تساهم الحكومات، عن طريق مؤسساتها وخبرائها ، مساهمة ايجابية في الأنشطة الآتية بصفة خاصة :

(١) ندوة دراسية عن ادارة المياه العذبة في اقليم البحر الأبيض المتوسط ، تعقد في فرنسا ، في نيسان/أبريل ١٩٧٨ ؛

(٢) تشاور الخبراء المعني بتنمية الاستزراع المائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، الذى تمت الدعوة اليه وقررت حكومة اليونان استضافته ليعقد في أثينا من ١٣- ١٨ آذار/مارس ١٩٧٨ ، ويرعاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس المصايد العامة في البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ؛

(٣) مشروع التدريب وتبادل المعلومات في مجال مكافحة تلوث البيئة الحضرية ، بما في ذلك الأماكن السياحية ، الذى سينفذ في أثينا ؛

(٤) برنامج التدريب الدولي في ادارة البيئة ، المنظم بالمشاركة بين حكومة ايطاليا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في أوربينو ، ايطاليا ، من ٣نيسان/أبريل الى ٢٧ تموز/يولية ١٩٧٨ ؛

(٥) ندوة دراسية حول الاطار الجغرافي والاجتماعي- الاقتصادى للخطة الزرقاء ، المزمع عقدها في يوغوسلافيا في الربيع القادم .

٢٧- أحاط الاجتماع علما بأهمية المناطق المحمية من وجهة النظر الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية وفيما يتعلق بصون البيئة . وأوصى الحكومات بحماية الرياض البحرية والأراضي الرطبة والمناطق المحمية الأخرى القائمة وادارتها بطريقة رشيدة ، وبأنه يجب على هذه الحكومات تشجيع انشاء مناطق محمية أخرى في المنطقة ، وعليها بصفة خاصة :

(١) أن تساند جهود المدير التنفيذى التي يبذلها من أجل انشاء اتحاد للمناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط ، وأن تسدى المشورة اليه بشأن تعيين عضو في الاتحاد ليعمل كمنسق لأنشطته ؛

(٢) أن تطلب من المدير التنفيذي الدعوة الى عقد اجتماعات دورية لممثلي المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط لمقارنة خبراتهم ومشاكلهم؛

(٣) أن توسع نطاق مشاريع البحث الخاصة بالمشاكل البيئية للمناطق المحمية، وربطها بأنشطة البرنامج المنسق لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(٤) أن تطلب من المدير التنفيذي أن يدعو الى عقد اجتماع دولي حكومي لبحث واعتماد الارشادات والمبادئ الفنية اللازمة لانشاء وادارة مناطق محمية في البحر الأبيض المتوسط. كما ينبغي لهذا الاجتماع أن يبحث وضع بروتوكول لحماية وادارة المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط (أنظر الفقرة ٣٤ أدناه)؛

(٥) أن تسهم في الاعداد والتحديث الدوري لدليل خاص بالمناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط.

٢٨- فيما يتعلق بالفقرة (١) أعلاه، رحب الاجتماع بعرض تونس العمل كمنسق لاتحاد المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط.

٢٩- أكد الاجتماع ملاءمة مختلف المشروعات المتعلقة بتقييم مصادر الملوثات وكمياتها ومستوياتها وآثارها (انظر الوثيقة UNEP/IG.11/3/Annex 1)، وخاصة المشروعين MED VII و MED X، لادارة مشاكل البيئة التي تم ابرازها. ولذلك دعا الحكومات الى اتخاذ تدابير تجعلها متأكدة من أن نتائج هذه المشروعات ستساعدها في وضع التدابير الادارية والاقتصادية وغيرها من التدابير اللازمة لادارة البيئة.

التشريع البيئي

٣٠- حث الاجتماع الحكومات والمجتمع الاقتصادي الأوروبي على القيام، كتعبير عن حماية حوض البحر الأبيض المتوسط وتنميته المنسقة والأنشطة التي شرع فيها كجزء من خطة العمل المتفق عليها، بالتصديق في أسرع وقت ممكن على الاتفاقية الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث، والبروتوكول الخاص بوقاية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن الاغراق من السفن والطائرات، والبروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط وبالمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة.

٣١- ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، بصفته المنظمة المسئولة عن مهام الأمانة، بموجب المادة ١٣ من الاتفاقية، أن يدعو أول اجتماع للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية والبروتوكولين الى الانعقاد في خلال سنة واحدة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وهناك أمل حتى ذلك الوقت أن يشتمل عدد الأطراف المتعاقدة غالبية واسعة من الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

٣٢- ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد ، أثناء تحضيره لأول اجتماع للأطراف المتعاقدة بالتشاور ، مع حكومات المنطقة ، والمجتمع الاقتصادى الأوروبي والمنظمات الدولية المعنية ، مشروعا للنظام الداخلي واللوائح المالية لتقديمه الى الأطراف المتعاقدة لدراسته ، وفقا لما تنص عليه المادة ١٨ من الاتفاقية .

٣٣- ادراكا لأن التلوث الناجم عن أنشطة الانسان على البر يمثل أكبر مصدر لتلوث حوض البحر الأبيض المتوسط ، ينبغي لحكومات دول البحر الأبيض المتوسط ، والمجتمع الاقتصادى الأوروبي مواصلة المشاورات حول البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث من مصادر برية ، حتى يؤدى ذلك الى اعتماد البروتوكول في مؤتمر دبلوماسي. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معاونة الدول في هذه المهمة بتقديم البيانات التقنية الكاملة بقدر الامكان عن الملوثات من مصادر برية .

٣٤- اقرار للأنشطة التي يجرى تنفيذها بالفعل في اطار خطة العمل والمتعلقة بالمناطق ذات الحماية الخاصة ، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أن يقدم ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية باعداد وثائق أساسية للتشريعات والبدائل القانونية الاقليمية المعمول بها لحماية هذه المناطق البحرية والساحلية . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعقد اجتماعا لخبراء حكوميين لفحص هذه الوثائق وابداء الرأى بشأن جدوى وضع بروتوكول خاص بالمناطق البحرية والساحلية ذات الحماية الخاصة .

٣٥- واذ أحاط الاجتماع علما بالعمل الذى يجرى القيام به بالفعل في اطار الفريق العامل التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعني بالتشريع البيئي فيما يتعلق بالتدابير التصويبية والوقائية التي ينبغي اتخاذها ازاء أضرار التلوث الناتجة عن أنشطة التعدين والحفر في الأماكن المواجهة للشاطئ والتي يجرى تنفيذها في المناطق الواقعة في نطاق الاختصاص الوطني ، وكذلك باجتماع خبراء المنظمة القانونية الدولية الذى سيعقد وشيكا والذى سيناقش الجوانب القانونية للتلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الافريز القارى وقاع البحر وتربتة الجوفية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فانه يطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم تقريرا الى الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة عن التقدم الذى أحرز في هذين المحفلين ، وذلك حتى يجوز اتخاذ قرار بشأن جدوى وضع بروتوكول في هذا الصدد .

٣٦- ينبغي لدول البحر الأبيض المتوسط - واضعة في الاعتبار المؤتمر الوشيك للمفوضين المعني بسلامة السفن الناقلة للنفط والوقاية من التلوث في شباط/فبراير ١٩٧٨ ، أن تصبح أطرافا في اتفاقية ١٩٧٥ الدولية الخاصة بالوقاية من التلوث الناجم عن الاغراق من السفن ، وأن تدرس في الوقت المناسب ملاءمة بذل جهود متضافرة في نطاق المنظمة الدولية الاستشارية للملاحة البحرية لكي يعلن البحر الأبيض المتوسط منطقة خاصة ، بما يتفق وأغراض المرفق الثاني من تلك الاتفاقية .

٣٧- ينبغي للمدير التنفيذى أن يكون مستعدا في نطاق تطبيق المادة ١٢ من اتفاقية برشلونة، وتنفيذا للقرار ٤ الذى اعتمده مؤتمر المفوضين في برشلونة، لأن يقترح على الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة اجراء دراسة لما يأتي :

(أ) الاجراءات الملائمة لتحديد المسئوليات والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية، والناتجة عن انتهاك أحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه والبروتوكولين الواجبي التطبيق.

(ب) صندوق ضمان مشترك بين الدول لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وينبغي أن يعهد بهذه الدراسة الى لجنة خبراء حكوميين (أ)

٣٨- يتعين على الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط أن تقدم، ما أمكن ذلك، الدعم والتعاون للمركز الاقليمي لمكافحة النفط، حتى يمكن له أن يحقق بفعالية الأهداف المرسومة له. كما ينبغي لكل دولة أن تضع خططها الوطنية للطوارئ، وأن تنمي قدراتها على مواجهة الحالات الطارئة الناجمة عن التلوث بالنفط. كذلك يجب تشجيع اعداد خطط للطوارئ على الصعيدين القطاعي ودون الاقليمي للبلدان المتجاورة، من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن أجل تنفيذ الخطط المذكورة، ينبغي الموافقة على ترتيبات تقنية وتقديم المساعدة في هذا الشأن. وعندما تكتسب الخبرة من خلال تشغيل المركز الاقليمي، يمكن دراسة جدوى انشاء مراكز لمكافحة النفط على الصعيد دون الاقليمي.

الآثار المؤسسية والمالية

٣٩- أحاطت الوفود المجتمعة في موناكو علما بتوجيهات السياسة العامة التي وضعها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي يقوم المدير التنفيذى بموجبها بتنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وخاصة القرار ٤٧ (الفقرة ٩)، والقرار ٥٠ (الفقرة ٧) اللذين تمت الموافقة عليهما في الدورة الرابعة للمجلس في عام ١٩٧٦ (ب).

(أ) ذكر أحد الوفود بأن لحكومته تحفظات على القرار ٤

(ب) القرار ٤٧ (د-٤)، الفقرة ٩،

" يرى أن المنجزات الناجمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال حماية البيئة في اقليم البحر الأبيض المتوسط تقدم المثال العملي على كل من النهج المتكامل ودور التنسيق السليم الذى ينبغي أن يكون الشاغل الرئيسي للبرنامج أثناء قيامه بأنشطته، ويطلب من المدير التنفيذى تأمين أن تشكل مهمة الحفز والتنسيق والتكامل، المساهمة الرئيسية التي يقدمها البرنامج من خلال مجهوداته التي تهدف الى تأمين حماية البيئة وتحسينها، بدلا من

٤٠- ونظرا للطبيعة النموذجية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، طلب الاجتماع من المدير التنفيذى تنفيذ هذه الخطة كمشروع رائد لبحار أخرى في العالم. وينبغي لهذا المشروع الرائد طويل الأجل أن ينفذ تحت ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبمساعدة المنظمات الدولية المتخصصة المعنية بتنمية خطة البحر الأبيض المتوسط.

٤١- وكما كان الحال في الماضي، ينبغي للأنشطة التي تمت الموافقة عليها كجزء من خطة العمل أن تنفذ بمعاونة المؤسسات الوطنية التي تعينها حكوماتها. ويجب أن يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة ذات الصلة، تلك المؤسسات في انجاز هذه المهمة. وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون الوثيق مع الاطراف المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وبتوجيه من الحكومات، القيام بالدور الذى اضطلع به حتى الآن بصفته أمانة لخطة العمل وللاتفاقية، وهذا الدور جزء لا يتجزأ من خطة العمل. وبناء على ذلك، سيتخذ المدير التنفيذى، عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، الترتيبات اللازمة للاضطلاع بمسئولية الأمانة على أساس مستمر.

٤٢- ولأسباب تتعلق بالكفاءة الادارية والتنفيذية، ومع وضع اتخاذ البحر الأبيض المتوسط نموذجا لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اطار البرنامج العالمي للبحار الاقليمية، سيحتفظ المدير التنفيذى بالعاملين المسؤولين عن جميع العناصر الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في أمانة واحدة بجنيف بصفة مؤقتة. ونظرا لأن الحكومات المجتمعة في موناكو لم تتمكن من اتخاذ قرار بشأن المكان الذى سيكون فيه المقر الرئيسي النهائي لمركز تنسيق خطة البحر الأبيض المتوسط هذا، فقد جددت حكومات كل من اسبانيا ولبنان وموناكو واليونان عرضها باستضافة هذا المركز في أراضيها، ورؤى، بين عدة أسباب أخرى، أن أنسب مكان لاقامة هذا المركز هو أحد بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. وطلب من الحكومات الأخرى، التي ترغب في تقديم اقتراحات بشأن استضافة المركز، تقديم عرضها الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تابع (ب)
الانهماك في أنشطة أطول أجلا وذات طابع تنفيذى أولي."

القرار ٥٠ (د - ٤) الفقرة ٧،
" يلاحظ وصف المدير التنفيذى الكيفية التي طبقت بها مفاهيم التقييم البيئي والادارة البيئية، وكذلك مفهوم الأنشطة المساندة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويطلب من المدير التنفيذى أيضا تطوير العمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفقا لهذا الاطار، مع اتخاذ خطوات نحو تحقيق التحويل التدريجي للمسؤولية التنفيذية الى حكومات المنطقة."

٤٣- وفيما يتعلق بعنصر التقييم، سيواصل المدير التنفيذى، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة دعمه لمراكز النشاط الاقليمية التابعة لبرنامج البحث والرصد، والمعاهد الوطنية العلمية الأخرى التي تعينها حكوماتها في الوقت المناسب، وذلك طوال المرحلة الرائدة كلها.

٤٤- وضعت حكومتا فرنسا ويوغوسلافيا تحت تصرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرافق الضرورية للوحدات المخصصة للمساعدة في أنشطة التنسيق في اطار عنصر التخطيط المتكامل في خطة العمل، وفي الخطة الزرقاء، وبرنامج الأعمال ذات الأولوية على التوالي. وفعلت حكومة اسبانيا نفس الشيء فيما يتعلق بانشاء وحدة قانونية. وتأمينا للتوزيع المتوازن للمؤسسات بين بلدان المنطقة، تم الاتفاق على انشاء وحدة في أحد البلدان التي تقع في جنوب البحر الأبيض المتوسط في اطار تنفيذ خطة العمل. وعرضت حكومة تونس استضافة هذه الوحدة.

ونظرا للترتيبات التي اتخذت بالفعل لتنظيم وتمويل أنشطة الخطة الزرقاء، رأى الاجتماع أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحاول تعبئة موارد اضافية لتعزيز ودفع عجلة أنشطة برنامج الأعمال ذات الأولوية، بما في ذلك اتخاذ الخطوات التنظيمية لبدء وتنسيق الأنشطة المحددة التي كانت موضع توصيات سابقة. ولنفس الأسباب، طلب أحد الوفود ضرورة دراسة انشاء وحدة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعرض استضافة مثل هذه الوحدة.

٤٥- واذا اطلعت الوفود الحاضرة في موناكو على القرار ٩٨ (د-٥) (جـ) الذى اعتمدته الدورة الأخيرة لمجلس الادارة بشأن القيمة الاجمالية للاعتمادات المرخص بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واذ وضعت في اعتبارها الطابع النموذجي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التي تعد خطة عمل رائدة في هذا المجال. فقد طلبت هذه الوفود المجتمعة في موناكو من المدير العام الاستمرار في بذل الجهود التي بدأها لفترة غير قصيرة.

(جـ) بلغ اجمالي الاعتمادات المرخص بها للبرنامج:

لعام ١٩٧٨ : ٣١٫٦ مليون دولار

لعام ١٩٧٩ : ٣٠ مليون دولار

ومن هذا المبلغ، خصصت للبرنامج الخاص بالمحيطات الاعتمادات الآتية:

لعام ١٩٧٨ : ٤٠ مليون دولار، أى ١٣ في المائة من المبلغ الاجمالي

لعام ١٩٧٩ : ٣٫١٩ مليون دولار، أى ١١ في المائة من المبلغ الاجمالي.

٤٦- طلبت الحكومات المجتمعة في موناكو من المدير التنفيذى أن يعد تقريرا عن الميزانية المخصصة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وأيدت مبدأ انشاء صندوق استئماني مستقل لتأمين التنمية المتسقة والتنسيق الفعال للأنشطة المشتركة المتفق عليها. ويمكن تمويل هذا الصندوق على النحو الآتي :

- ٥٠ في المائة تغطيها حكومات المنطقة، على أن تحدد المساهمات التي ستدفعها الحكومات طبقا لجدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة. أما مساهمة المجتمع الاقتصادى الأوروبي فتحدد بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- ٥٠ في المائة يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية المعنية.

٤٧- تلقى الاجتماع بارتياح اعتزام المدير التنفيذى الدعوة الى عقد اجتماع في ١٩٧٨، للممثلين الذين تعينهم الحكومات، لدراسة تقرير المدير التنفيذى عن الميزانية لفترة السنتين ١٩٧٩/١٩٨٠.